

موقف مصر من الأزمات وقضايا الحدود في المشرق العربي ١٩٦٧-١٩٧٨

الأستاذ المساعد
د. جمال فيصل حمد
م. م. مساعد
عمر نافع نوري
جامعة الانبار / كلية الآداب / قسم التاريخ

الملخص

حظي موقف مصر من الأزمات وقضايا الحدود في المشرق العربي ١٩٦٧-١٩٧٨ بأهمية بالغة لدى الباحثين ، لما له من اثر في تطور مصر السياسي كونها تتطلع للوقوف بايجابية تجاه القضايا القومية ، ولاسيما موقفها من الأزمات وقضايا الحدود فعلى سبيل المثال كان الموقف المصري مؤيدا وداعما لحق الإمارات العربية المتحدة في قضية الجزر الثلاث بيد أنها لم تستطع دعمها عسكريا ذلك إن مصر لا تستطيع أن تشغل نفسها بحرب في الوقت الذي كانت فيه تركز اهتمامها على إعداد الجيش المصري لاستعادة الأراضي المصرية المحتلة عام ١٩٦٧ ، فضلا عن تحوط مصر من خسارة علاقتها مع إيران الحليف الاستراتيجي مع الولايات المتحدة الأمريكية والذي بدا واضحا في موقفها الايجابي من اتفاقية عام ١٩٧٥ لتسوية النزاع بين العراق وإيران .

ومن الواضح إن مصر أدت دورا رائدا في رفضها للتقسيم الطائفي في لبنان وحث الحكومة اللبنانية على منع أي تدخل في شؤونها الداخلية وشجعت على تخلصها من الوصاية العربية . وباختصار فالمنتبع للموضوع يرى إن الموقف المصري تجاه لبنان اتسم بمرحلتين : مرحلة الوساطات التي استمرت طوال عام ١٩٧٥ وأواسط عام ١٩٧٦ . والمرحلة الثانية : تشجيع الأطراف المتحاربة على وقف الحرب التي انتهت بزيارة أنور السادات إلى القدس عام ١٩٧٧ .

EGYPT APPEALS TOWARDS ESTERN ARAB CRISES AND OTHER BOUNDARIES ISSUES Between 1967-1978

Abstract

This study deals with most important incident witnessed in the Estren Arab area during the 1970 's of recent century.

Event as such had crisp effects in the resulting political developments of Egypt. Consequently Egypt played cardinal roles in a number of historical events stemmed from the principles of 23rd September ,1952. Revolution. Still Egypt had limited roles in Easten Arab area crises and other boundaries. Issues.

The study comprises an interdiction.

Three chapters and a conclusion .

The first chapter tackles Iran occupation of the arab islands in 1971.

Chapter two opines Egypt postures towards Algeria Agreement of 1975

between Iraq and Iraq .

Egypt stands towards the Lebanon civil war of 1975 -1978 are elucidated in chapter three .

The conclusion accentuates the efforts exerted by researchers in analysing such issues and formulating their overviews .

المقدمة

مرت بالمشرق العربي في عهد السبعينات أحداث مصيرية كان لها أعمق الأثر في تطوره السياسي فكان على مصر إن تؤدي دورا بارزا في هذه الأحداث ينسجم مع مبادئ ثورة الثالث والعشرون من تموز (يوليو ١٩٥٢) ومع تطلعاتها القومية إذ أن موقف مصر كان محدودا إزاء قضايا المشرق العربي ولاسيما موقفها من الأزمات وقضايا الحدود* ، ولتسليط الضوء على الموقف المصري وجب علي تقسيم البحث في صورته النهائية إلى مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة.

تضمن المبحث الأول احتلال إيران للجزر العربية الثلاث عام ١٩٧١ إذ اتسم الموقف المصري اتجاه ذلك بالبرود والاكتفاء بالاستنكار أو التأييد على الرغم من خطورة التصرف الإيراني الذي جاء متزامنا تقريبا مع الانسحاب البريطاني من المنطقة.

أما المبحث الثاني فقد ركز على دراسة موقف مصر من اتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥ التي أبرمت بين العراق وإيران بوساطة الجزائر إذ كانت مصر الدولة العربية الأولى التي رحبت بالاتفاقية وعدت تفاهم العرب والاكتراد امرا لا مناص منه لابعاد القوى الاقليمية من اتخاذ ذلك الخلاف ذريعة بتدخلها في شؤون العراق الداخلية.

وتتناول المبحث الثالث موقف مصر من الحرب الاهلية اللبنانية ١٩٧٥ – ١٩٧٨ التي كان اهم اسبابها هزيمة الخامس من حزيران ١٩٦٧ إذ هجر الشعب الفلسطيني الى ثلاث دول عربية ومنها لبنان وحضي الفلسطينيون المهجرون بدعم الشعب اللبناني الذي سانداهم في المواجهة مع اسرائيل بيد ان الحكومة اللبنانية اخذت بالتضييق على المقاومة الفلسطينية مع بداية عام ١٩٦٩ مما اثار الشعب اللبناني وعمت التظاهرات في لبنان التي راح ضحيتها اعداد كبيرة من القتلى والجرحى ، وكانت هذه الاحداث بذرة الخلاف التي زرعتها (اسرائيل) بين الحكومة اللبنانية من جهة وبين المقاومة الفلسطينية والشعب اللبناني من جهة اخرى وبمرور الزمن قادت الى اندلاع الحرب الاهلية اللبنانية.

وجاءت الخاتمة بنتائج عكست الجهد المبذول لاعداد البحث. عسى ان اكون قد وفقت فيما سعيت والله الموفق.

- احتلال إيران للجزر العربية الثلاث عام ١٩٧١ :

تقع الجزر العربية الثلاث (طنب الكبرى ، وطنب الصغرى ، وأبي موسى) في وسط الخليج العربي، وهي أقرب إلى الساحل العربي من الساحل الإيراني، وتعد جزيرة أبي موسى أكبر هذه الجزر⁽ⁱ⁾، إذ تبعد عن الساحل العربي مئة وستاً وخمسين كيلومتراً من مدخل الخليج العربي بالقرب من مضيق هرمز، وتبعد عن الساحل الإيراني خمساً وسبعين كيلومتراً وثلاثاً وأربعين كيلومتراً عن ساحل الشارقة، وبهذا تكون الجزيرة أقرب إلى الساحل العربي منه إلى الساحل الإيراني⁽ⁱⁱ⁾، أما جزيرة طنب الكبرى فتقع إلى الشمال الشرقي من جزيرة أبي موسى، وتبعد عنها زهاء خمسين كيلومتراً، وهي دائرية الشكل وترتفع عن سطح البحر بستمئة وخمس عشرة قدماً، وقطرها زهاء ٦٣٤ كم، وهي قمة صخرية بازلتية وهي غنية بالمعادن ولاسيما الأوكسيد الأحمر، وهي تابعة لإمارة رأس الخيمة⁽ⁱⁱⁱ⁾، وأما جزيرة طنب الصغرى فهي عبارة عن نتوء صخري ذي موقع إستراتيجي تكثر فيه المراعي، بيد أنها لم تستغل لوجود الأفاعي السامة فيها، وقد أشارت تقارير البعثات

* بحث مستل من رسالة الماجستير (موقف مصر من قضايا المشرق العربي ١٩٦٧ – ١٩٧٨) تقدم بها الطالب عمر نافع نوري الحديثي الى مجلس كلية الآداب – جامعة الانبار باشراف أ.م.د جمال فيصل حمد.

الجيولوجية إلى احتمال وجود النفط فيها^(iv) إذ تبعد مسافة تسعين كيلومتراً عن ساحل إمارة رأس الخيمة، وتبعد عن مضيق هرمز مئة وستة كيلومترات إلا أنها غير مأهولة بالسكان، وقد احتلت هذه الجزر موقعاً إستراتيجياً مهماً لكونها تشرف على مضيق هرمز المهم من الناحية العسكرية والسوقية^(v)، إذ تكوّن هذه الجزر البوابة التي تتحكم بالمضيق والملاحة الدولية، كما استعملت هذه الجزر من قبل السفن بوصفها موانئ وملاجئ طبيعية للحماية من العواصف، كما أن موقعها يتمركز في قلب مضيق هرمز^(vi).

أضفى هذا الموقع الإستراتيجي على الجزر العربية الثلاث أهمية مستمدة من اعتبارات عديدة، منها الممر الملاحي العميق عند مدخل الخليج العربي الذي يقع بين هذه الجزر والساحل الشرقي الإيراني، وقرب هذه الجزر من مضيق هرمز الحيوي، كما أن منطقة الخليج العربي تحتوي على ثلثي احتياطي النفط العالمي، وأن معظم النفط الذي تصدره المنطقة عن طريق مضيق هرمز^(vii).

ظهر أول إدعاء لإيران في الجزر العربية في الجزر العربية الثلاث عام ١٩٠٤ عندما أنزلت السفينة الإيرانية علم إمارة الشارقة في هذه الجزر ورفعت محله العلم الفارسي ووضعت على الجزر حراسة كمركية^(viii)، بيد أنها سرعان ما انسحبت من هذه الجزر في الرابع عشر من حزيران عام ١٩٠٤ إذ أعيد رفع علم الشارقة في هذه الجزر^(ix).

أكدت الحوادث اللاحقة تبعية هذه الجزر لإمارة الشارقة، ففي العام ١٩٠٧ منح حاكم الشارقة امتياز لشركة (وكنهاوس) الألمانية لاستخراج أوكسيد النحاس من جزيرة أبي موسى، فنبهت بريطانيا حاكم الشارقة على ضرورة إلغاء الامتياز الذي عدته خرقاً لمعاهدة الحماية الموقعة بين الطرفين عام ١٨٩٢^(x)، وقد استمرت إيران بالمطالبة بالجزر بين مدة وأخرى حتى اندلاع الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥)، ذلك أن إيران أضحت إحدى ساحات هذه الحرب، وبعد أن اعتلى محمد رضا بهلوي عرش إيران عام ١٩٤١ طالب بالجزر العربية الثلاث في نهاية الخمسينيات وبداية الستينيات من القرن الماضي^(xi).

قامت قطع من الأسطول الإيراني في السادس من آذار عام ١٩٦٤ باحتلال جزيرة أبي موسى التابعة لإمارة الشارقة^(xii)، وهو أمر أثار غضب حكومات وشعوب الدول العربية ومن بينها الجمهورية العربية المتحدة التي استنكرت هذا العمل، وعدّته عدواناً سافراً على الأراضي العربية، مؤيدة لقرار مجلس جامعة الدول العربية الصادر في أواخر شهر آذار عام ١٩٦٤ الذي استنكر فيه العدوان الإيراني على تلك الجزر، مؤكداً عروبتها مطالباً الدول العربية بضرورة إبعاد النفوذ الإيراني عن هذه الجزر^(xiii)، وقد أرسلت الجامعة العربية لجنة لتقصي الحقائق عن الجزر، وتألّفت هذه اللجنة من سيد نوفل الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية، وعضوية كل من العراق والكويت والمملكة العربية السعودية، دعمتها حينذاك الدول العربية كافة وعلى رأسها الجمهورية العربية المتحدة، ووصلت هذه اللجنة إلى منطقة الخليج العربي في أواخر صيف عام ١٩٦٤، وقد لاقت ترحيباً كبيراً من بلدان هذه المنطقة^(xiv).

أثير موضوع الجزر وإمارات الخليج العربي في مؤتمر القمة العربي الثاني الذي عقد في الإسكندرية في أيلول عام ١٩٦٤، إذ أكد رؤساء الدول العربية في أثنائه عروبة الجزر وإمارات الساحل العماني، في الوقت الذي سعت فيه بريطانيا جاهدة لإفشال بعثة جامعة الدول العربية بعد أن أرسلت بعثة برئاسة "جورج طومسون" Gorge Thomson، لإجبار حكام الإمارات بالتنازل عن تأييدهم لبعثة الجامعة العربية^(xv)، وكنتيجة مباشرة لذلك أجرت بريطانيا مباحثات مع الشاه الإيراني محمد رضا بهلوي لترسيم الحدود البحرية بين إيران وإمارات الساحل العماني في نهاية عام ١٩٦٤، مثل بريطانيا في المباحثات "دينيس رايت" السفير البريطاني في طهران الذي حذر حكومته من خطر تدخل جمال عبد الناصر بكتاب أرسله قال فيه: "يريد الشاه المحافظة على الوضع الراهن في الخليج ليكون في الأساس حاجز أمام تسلل الرئيس عبد الناصر أو غيره من المعادين لإيران في المنطقة..."^(xvi).

دبرت بريطانيا انقلاباً ضد حاكم الشارقة الشيخ "صقر بن سليمان القاسمي" في حزيران عام ١٩٦٥ لتوجهاته العربية، فنجح الانقلاب الذي قاده "خالد القاسمي"، بيد أن ذلك لم يلب لبريطانيا طموحاتها الرامية إلى عزل الإمارات عن البلدان العربية، فقد استمرت هذه الإمارات بمطالبتها بالجزر حتى إعلان بريطانيا في السادس عشر من كانون الثاني عام ١٩٦٨ عن عزمها بالانسحاب من الخليج العربي بحلول عام ١٩٧١^(xvii). سعت بريطانيا إلى تسوية الأمور في منطقة الخليج العربي قبل الانسحاب المزمع بحلول عام ١٩٧١، فعملت على تقوية مشكلة البحرين والجزر مع إيران وتأسيس اتحاد للإمارات العربية^(xviii)، فجرت مباحثات

سرية بين إيران وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية في كانون الثاني عام ١٩٦٩، وربطت إيران تخليها عن البحرين مقابل سيطرتها على الجزر، وفي هذه الحادثة أشار "أسد الله علم"^(xix) وزير البلاط الإيراني في السابع عشر من شباط عام ١٩٦٩ قائلاً: "أخبرني رايت بسرية تامة إن جزيرتي طناب الكبرى، والصغرى تسلمان بالتأكيد إلى إيران، فقد حذر البريطانيون حاكم رأس الخيمة من أن الجزيرتين تقعان في الجهة المقابلة من الخط الفاصل، وإذا لم يتم التوصل إلى حل فسناخذها بالقوة..."^(xx).

زار الشيخ "صقر القاسمي" حاكم رأس الخيمة في التاسع عشر من كانون الأول عام ١٩٦٩ طهران بناءً على دعوة من وزير الخارجية الإيراني "اردشير زاهدي"^(xxi) لإجراء مباحثات والاتفاق عن جزيرتي طناب الصغرى وطناب الكبرى، فكتب أسد الله علم عن هذه المباحثات قائلاً: "شيخ رأس الخيمة موجود الآن في طهران بدعوة من وزير الخارجية، الذي يأمل في التوصل إلى اتفاق بشأن تسليم جزيرتي طناب الكبرى وطناب الصغرى، وإنني لا أرى أي فرصة للتوصل إلى تسوية في الوقت الراهن، فالشيخ قلق إلى حد بعيد خشية أن يتهمه أشقاؤه العرب بالتنازل عن أرض عربية لإيران..."^(xxii).

أراد الشاه محمد رضا بهلوي أن يبين لحاكم رأس الخيمة أن إيران ستخلف بريطانيا بالسيطرة على الخليج العربي بعد أن ضعف نفوذ جمال عبد الناصر في منطقة الخليج العربي بعد حرب حزيران عام ١٩٦٧، فضلاً عن أن وجود الولايات المتحدة الأمريكية بالقرب من الخليج العربي منع النفوذ السوفيتي من التغلغل إلى الخليج العربي^(xxiii)، وهو أمر ولد انطباعاً لدى حكام الشارقة ورأس الخيمة بأن إيران ستحتل الجزر، مما دفعهم إلى طلب المساعدة من الدول العربية فاتصلوا بالمملكة العربية السعودية في نهاية العام ١٩٦٩ وبداية العام ١٩٧٠، كما اتصل بالكويت العام نفسه، بيد أن ذلك لم يجد نفعاً فكرر اتصاله بالمملكة العربية السعودية في تموز عام ١٩٧٠، فنصح الملك فيصل بن عبد العزيز عاهل المملكة العربية السعودية الشيخ "صقر القاسمي" بالتوصل إلى أفضل الترتيبات مع إيران، من خلال الحصول على أكبر قدر من المساعدات المالية، كما أكد له قائلاً: "إن المملكة العربية السعودية لن تقحم نفسها في حرب لأجل الجزر، وإن الواقعية تقضي تقديم تنازلات في القضايا بعينها في سياق المصلحة الكبرى"^(xxiv).

استغل الشاه توتر العلاقات بين العراق والجمهورية العربية المتحدة على أثر قبول الأخيرة لمشروع روجرز في تموز عام ١٩٧٠ ليعلن عن تمسكه بالجزر الثلاث، فضلاً عن سعيه لإعادة العلاقات مع مصر معتمداً على الوساطات العربية ومنها ليبيا والأردن والكويت، فصرح "اردشير زاهدي" وزير الخارجية الإيراني في أثناء زيارته الأردن عام ١٩٧٠ قائلاً: "نظراً للمواقف الجديدة بين القاهرة وطهران منذ الصراع العربي الصهيوني في حزيران عام ١٩٦٧، فإنه آن الأوان لاستئناف العلاقات بين إيران ومصر بواسطة الملك حسين وغيره من الزعماء"^(xxv).

أثمرت هذه الوساطات في نهاية الأمر عن استئناف العلاقات بين القاهرة وطهران في التاسع والعشرين من آب عام ١٩٧٠، بعد أن تبادل الطرفان الزيارات الدبلوماسية المتواصلة^(xxvi)، غير أن تراجع المد القومي بعد وفاة جمال عبد الناصر، دفع إيران إلى التماهي في سياستها تجاه منطقة الخليج العربي، وذلك ما أكدّه رئيس الوزراء الإيراني "أمير عباس هويدا" في أثناء حضوره تشييع جثمان جمال عبد الناصر في قوله بـ "إن مصر تؤيد سياسة إيران في الخليج العربي"، فأيدت مصر سياسة إيران في الخليج العربي إذ صرح وزير الخارجية المصري آنذاك محمود رياض عبر إذاعة القاهرة تصريحاً ورد فيه: "إن الحكومة المصرية تدعم السياسة الإيرانية في الخليج العربي وتطالب بعد ذلك بسحب القوات الأجنبية من تلك المنطقة"^(xxvii).

استقبل الشيخ "خالد القاسمي" في كانون الأول عام ١٩٧٠ "حسن صبري الخولي" الممثل الشخصي للرئيس المصري أنور السادات الذي حمل معه رسالة إليه، فحواها إن مصر لا تستطيع أن تقدم سوى الدعم المعنوي للشارقة في نزاعها الحدودي مع إيران، بسبب انشغال مصر في صراعها مع إسرائيل، فضلاً عن سوء الأوضاع الاقتصادية التي خلفتها حرب حزيران عام ١٩٦٧ والتي جعلت مصر ليس بمقدورها التورط في اتون حرب لو فرضت على دول الخليج العربي من إيران^(xxviii).

أكد حسن صبري الخولي بعد زيارته للبحرين في آذار عام ١٩٧١ في اجتماعه مع مسؤولين في السفارة البريطانية في المنامة والقاهرة، أن بريطانيا وإيران ستخسران حسن النوايا العربية تجاههما بسبب موقف الدولتين السلبي من الصراع العربي الإسرائيلي، فضلاً عن موافقة بريطانيا احتلال إيران للجزر الثلاث^(xxix)، وهو أمر دفع حاكماً رأس الخيمة والشارقة التوجه إلى الجامعة العربية للحصول على دعمهما، إذ طلبا عقد جلسة

لبحث التهديدات الإيرانية، فقبلت الجامعة طلبهما، وعقدت جلستها في العاشر من حزيران عام ١٩٧١ بحضور وفود الدول العربية ومن بينها وفد الجمهورية العربية المتحدة برئاسة محمود رياض وزير الخارجية، فأكد مجلس الجامعة العربية عروبة الجزر الثلاث والاتصال بإيران وإقناعها بعدم احتلال الجزر الثلاث^(xxx).

اتسم الموقف المصري من القضايا العربية بالبرود والاكتفاء بالتأييد أو الاستنكار لتلك القضايا ولاسيما قضية الجزر الثلاث، سعياً من حكومة الجمهورية العربية المتحدة وعلى رأسها أنور السادات الحفاظ على علاقتها مع الحكومة الإيرانية التي نشأت بعد تولي أنور السادات الحكم في تشرين الأول عام ١٩٧٠، فظهر الفتور المصري واضحاً في قضية الجزر الثلاث، إذ اكتفت بتأييد حاكمي الشارقة ورأس الخيمة في أروقة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية تاركة الدور القيادي الذي كانت تقوم به الجمهورية العربية المتحدة أيام جمال عبد الناصر الذي نادى دائماً بعروبة الجزر الثلاث^(xxxii).

انتهجت الجمهورية العربية المتحدة بعد تولي أنور السادات الحكم سياسة معتدلة قائمة على أساس التأييد دون الاندفاع في أتون القضايا العربية، فقد أيدت بدورها المذكرة التي رفعتها اليمن الجنوبية إلى مجلس جامعة الدول العربية التي تضمنت ضرورة العمل على اتخاذ موقف عربي موحد تجاه التهديدات الإيرانية لاحتلال الجزر الثلاث، بيد أن رغبة الجمهورية العربية المتحدة وبعض الأقطار العربية الأخرى بالحفاظ على علاقاتها الايجابية مع إيران قد دفع وفودهم في الجامعة العربية إلى التباطؤ في دعم هذه المذكرة دون الأخذ بإجراء حاسم ضد التهديدات الإيرانية لاحتلال الجزر الثلاث^(xxxiii).

أعلن الشيخ زايد بن سلطان في تموز عام ١٩٧١ أن دولة الإمارات العربية المتحدة ستعلن استقلالها في موعد أقصاه الثاني من كانون الأول عام ١٩٧١، وكان الشيخ زايد بن سلطان قد اختير حاكماً لدولة الاتحاد، عندئذ بدأ جهوده التي تمثلت بعدد من الاتصالات التي قام بها وزير خارجية دولة الاتحاد "أحمد خليفة السويدي" بعدد من الدول العربية وفي مقدمتها مصر والكويت، فقد أرسل بدوره رسالتين الأولى إلى وزير الخارجية المصرية محمود رياض، والثانية إلى وزير الخارجية الكويتي "صباح الأحمد الصباح" في الرابع من تشرين الثاني عام ١٩٧١ نبههما فيها إلى المخاطر التي ستترتب على احتلال إيران للجزر الثلاث، وتأثير ذلك على قيام دولة الإمارات العربية طالباً من الحكومة المصرية الوقوف إلى جانب دولة الاتحاد في قضية الجزر الثلاث، لكون مصر صاحبة الدور الأمثل في صنع قرارات الجامعة العربية من جهة، وان دولة الاتحاد غير قادرة وحدها في الدفاع عن جزر الثلاث من جهة أخرى^(xxxiii).

استمرت مصر على سياستها القائمة على أساس التأييد فقط لقضية الجزر الثلاث وذلك داخل أروقة جامعة الدول العربية، ففي اجتماع مجلس الجامعة العربية المنعقد في الثالث عشر من تشرين الثاني عام ١٩٧١ أيد وزير الخارجية المصري محمود رياض مطالب إماراتي الشارقة ورأس الخيمة في قضية الجزر ضد الأطماع الإيرانية فيها، كما أيد بدوره القرارات التي صدرت في نهاية الجلسة، وأهمها تكليف عبد الخالق حسونة الأمين العام لجامعة الدول العربية بالاتصال بسفيري بريطانيا وإيران لمنع احتلال الجزر بالقوة من لدن إيران^(xxxiv).

عولت دولة الاتحاد كثيراً على الحكومة المصرية في قضية الجزر الثلاث، فقد بعث وزير الخارجية دولة الاتحاد رسالة إلى وزير خارجية مصر محمود رياض في الثامن عشر من تشرين الثاني عام ١٩٧١ طالباً التدخل لدى حكومته، وإقناعها في التوسط لدى إيران لمنعها من احتلال الجزر الثلاث، وأكد له أن الشيخ زايد بن سلطان أصر على عدم التنازل عن الجزر الثلاث^(xxxv)، فقامت الحكومة المصرية برعاية المفاوضات التي أجراها "سليم اليافي" الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية مع "ريتشارد بومنت" "Richard Bomanth" السفير البريطاني في القاهرة في الثالث والعشرين من تشرين الثاني عام ١٩٧١، وقد أكد سليم اليافي للسفير البريطاني إصرار الدول العربية على ضرورة محافظة بريطانيا على عروبة الجزر الثلاث وحرصهم على عدم الدخول في نزاع مع إيران كما أكد له قائلاً: "إن على بريطانيا مسؤولية مهمة، عليها أن تقوم بها قبل إتمام انسحابها من الخليج العربي، وضرورة عمل كل شيء من أجل الحفاظ على عروبة الجزر الثلاث"^(xxxvi)، في الوقت نفسه هيأت الحكومة المصرية الأجواء المناسبة لعقد اجتماع "سليم اليافي" والقائم بأعمال السفارة الإيرانية بالقاهرة، وقد أكد سليم اليافي له بأن الدول العربية كافة رغبت في إقامة علاقات ودية مع إيران لتجنب أي نزاع معها في المستقبل، وضرورة حل موضوع الجزر الثلاث سلمياً تفادياً لأي صراع قد ينشب بين إيران والدول العربية، وإنها تنتظر الرد من الحكومة الإيرانية على مطالبها^(xxxvii).

على الرغم من المحاولات المبذولة من الدول العربية، وفي مقدمتها مصر لحل الموضوع دبلوماسياً إلا إن الوثائق البريطانية أشارت إلى إن إيران اتفقت مع بريطانيا على احتلال الجزر الثلاث، ففي برقية سرية موجهة من وزارة الخارجية البريطانية في الثالث عشر من حزيران عام ١٩٦٩ إلى كل من المعتمد السامي في البحرين ووكيلها السياسي في دبي حثتهم فيها على التوسط لدى حاكمي الشارقة ورأس الخيمة لحسم موضوع الجزر الثلاث بما يرضي الحكومة الإيرانية، مؤكدة لهم في هذه البرقية أن "الإيرانيين لا ينوون التخلي عن جزيرة أبي موسى وطنب الصغرى وطنب الكبرى، وإن إيران ستصبح بعد عام ١٩٧١ أعظم قوة في مياه الخليج، وإن حاكمي رأس الخيمة والشارقة سيكونان في وضع أفضل للاحتفاظ بجوهر ما يطمحان إليه في حال توصلهما إلى اتفاق مع إيران بدلاً من الانتظار لما بعد نهاية العام ١٩٧١" (xxxviii).

أجريت مفاوضات بين حكومة دولة الاتحاد يمثلها الشيخ "خالد القاسمي" والحكومة الإيرانية في الثالث والعشرين من تشرين الثاني عام ١٩٧١ استمرت حتى التاسع والعشرين من شهر تشرين الثاني للعام نفسه، وقد تلقت دولة الاتحاد دعماً كاملاً من الحكومة المصرية وقد نتج من هذه المفاوضات مذكرة تفاهم بين الطرفين تضمنت الآتي:

أولاً: أن تحتل إيران النصف الشمالي من جزيرة أبي موسى، وتحتل الشارقة النصف الجنوبي منها ضمن الاتفاق المبرم بين الطرفين.

ثانياً: تكون لإيران السيادة الكاملة على المناطق التي ستحتلها ويرفرف عليها العلم الإيراني ضمن الاتفاق، مقابل سيادة الشارقة على بقية مناطق الجزيرة ومن ضمنها مخفر الشرطة الذي يرفرف عليه علم الشارقة.

ثالثاً: تقر إيران والشارقة بامتداد المياه الإقليمية للجزيرة إلى مساحة اثني عشر ميلاً بحرياً (xxxix).

رابعاً: تباشر شركة (بيوتس غاز انداويل كومباني) البريطانية استغلال الموارد النفطية لجزيرة أبي موسى وقاع البحر وفي مياهها الإقليمية ضمن الاتفاق، على أن تدفع الشركة نصف عوائد النفط للحكومة الإيرانية والنصف الثاني لإمارة الشارقة.

خامساً: يتمتع مواطنو إيران والشارقة بنفس الحقوق في الصيد في مياه جزيرة أبي موسى الإقليمية.

سادساً: يتم توقيع اتفاقية مساعدة مالية بين إيران والشارقة (xl).

على الرغم من توقيع إيران لهذه المذكرة مع حاكم الشارقة، إلا إنها عادت واحتلت الجزر الثلاث في الثلاثين من تشرين الثاني عام ١٩٧١ قبل يوم واحد من انسحاب القوات البريطانية من الخليج العربي (xli)، إذ أعلن رئيس الوزراء الإيراني أمير عباس هويدا قائلاً: "إن القوات الإيرانية نزلت إلى طنب الكبرى وطنب الصغرى، واحتلت نقاطاً إستراتيجية في أبي موسى، وإن الخلاف بين إيران وبريطانيا على الجزر يرجع إلى ما يقرب من الثمانين عاماً قد سوي نهائياً في مضيق هرمز المهم استراتيجياً واقتصادياً، إذ رأت إيران في احتلالها للجزر دعماً لأمنها القومي..." (xlii).

أعلنت الدول العربية جميعها استنكارها لاحتلال إيران للجزر الثلاث ومن بينها مصر، إذ أعلن الناطق الرسمي باسم الحكومة المصرية "تحسين بشير" في الثلاثين من تشرين الثاني عام ١٩٧١ أن الحكومة المصرية تنظر بقلق شديد إلى التطورات الخطيرة التي تحدث في الخليج، وإن مصر تعد بريطانيا هي المسؤولة عن حماية الجزر من أي اعتداء خارجي بناءً على اتفاقيات الحماية التي لا تزال سارية المفعول وإلى تسليم الجزر إلى أصحابها (xliii)، وقد ذكرت جريدة الأهرام أن مصر ترى أن قيام إيران بتغيير الوضع السائد في الجزر من طرف واحد عمل يتنافى مع ميثاق الأمم المتحدة، والصدقة بين الشعب العربي والشعب الإيراني (xliv) كما أكدت قائلة: "إن مصر فوجئت بهذه الإجراءات العسكرية في الوقت الذي كانت تأمل فيه أن تقوم إيران بالتفاوض مع دول الخليج العربي بعد أن يتم استقلالها، وإن مصر تدعو إيران إلى سحب قواتها من الجزر العربية، والدخول في مفاوضات للوصول إلى حل سلمي عادل، وإن مصر لا يمكن أن تقر أي اتفاق بخصوص هذه الجزر في ظروف من الضغط العسكري والاحتلال، كما ترى مصر أن بريطانيا لا تستطيع أن تنتكر لمسؤولياتها تجاه أمن الجزر وعليها أن تفي بمسؤولياتها التعاقدية تجاه أي اعتداء عليها، وستعمل مصر بالتعاون مع الدول العربية الشقيقة للمحافظة على عروبة الجزر والسلام في الخليج العربي" (xlv).

سلمت وزارة الخارجية المصرية مذكرة احتجاج إلى القائم بأعمال السفارة الإيرانية في القاهرة طالبت فيها الحكومة الإيرانية الانسحاب من الجزر (xlii)، وقد بقيت وزارة الخارجية المصرية على اتصال بالسفارة الإيرانية في القاهرة، وكان السفير المصري في الكويت ينقل الصورة للحكومة المصرية من خلال الزيارات

التي قام بها إلى إمارات الخليج العربي في الثلاثين من تشرين الثاني عام ١٩٧١ التقى في أثناءها حاكم دبي "راشد بن سعيد آل مكتوم"، وسلمه رسالة من أنور السادات، ثم توجه إلى الشارقة للاجتماع بالشيخ "خالد القاسمي" حاكم الإمارة، وسلمه رسالة من أنور السادات تضمنت دعم مصر السياسي للإمارة ضد الاحتلال الإيراني للجزر الثلاث^(xlvii).

توالى الدعم السياسي المصري لدولة الاتحاد في قضية الجزر، فقد بعث أنور السادات برقية إلى حاكمي الإمارات في الأول من كانون الأول عام ١٩٧١، دعاها فيها إلى التفاهم والتعقل، مؤكداً لهم دعم مصر السياسي والمعنوي، فضلاً عن الوقوف إلى جانبها وتأييد حقها في هذه الجزر داخل أروقة الجامعة العربية والأمم المتحدة^(xlviii).

أعلن مجلس الأمة المصري في الأول من كانون الأول عام ١٩٧١ استنكاره للاحتلال الإيراني للجزر الثلاث، مؤكداً مساندته للإمارات العربية من أجل استعادة هذه الجزر، فضلاً عن أنه أعرب عن أسفه بشأن عدم استجابة إيران للوساطات المتكررة التي كان من الممكن أن تحل القضية حلاً سلمياً^(xlix)، داعياً إيران للتراجع عن موقفها، وأن تظهر رغبتها في تحسين علاقاتها مع جيرانها العرب^(xlix).

على الرغم من المواقف المصرية الإيجابية غير أن هناك مواقف سلبية تجاه قضية الجزر الثلاث مما أدى إلى حدوث تناقضات في الموقف المصري، ودليل ذلك ترحيب "سميح أنور" السفير المصري في طهران في الأول من كانون الأول عام ١٩٧١ بالاحتلال الإيراني للجزر الثلاث مطلقاً عليه اسم الحل السلمي لموضوع الجزر^(l).

لم تقتصر المواقف المصرية السلبية على الدوائر الرسمية بل تعدتها إلى الصحافة، فقد نشر "محمد حسنين هيكل" رئيس تحرير جريدة الأهرام مقالاً قلل فيه من أهمية الجزر الثلاث جاء فيه: "لا قيمة إستراتيجية لجزر أبي موسى وطنب الكبرى، وطنب الصغرى بسبب صغر حجم هذه الجزر وعمق المياه المحيطة بها، وان قيمتها تكمن في كونها تعد مركزاً للمراقبة على المدخل الشرقي والغربي للخليج العربي"^(li)، غير أن جريدة الأهرام سرعان ما عادت لتنتشر مقالاً طالب فيه إيران بإعادة الجزر الثلاث إلى الإمارات العربية المتحدة لأحقيتها بهذه الجزر، وكان هذا المقال قد جاء بعد الانتقادات اللاذعة التي وجهتها الصحف العربية لجريدة الأهرام^(lii).

استمرت الجامعة العربية بحثها في قضية الجزر، فقد التقى "سليم اليافي" بممثلي سوريا والجزائر ومصر لدى جامعة الدول العربية، وتباحث معهم في موضوع احتلال إيران للجزر الثلاث طالباً من ممثل مصر أن ترعى بلاده اجتماعاً يعقده مع السفير الإيراني بالقاهرة "خسرو خسرواني" الذي لم يخرج معه بأي نتيجة، الأمر الذي دفعه إلى التصريح بأن الجزر التي احتلتها إيران جزر عربية وعلى الأقطار العربية الدفاع عن هذه الجزر فضلاً عن مطالبة إيران بالانسحاب من هذه الجزر^(liii).

ندد مصر في مؤتمر المحامين العرب المنعقد في القاهرة في الخامس من كانون الأول عام ١٩٧١ باحتلال إيران للجزر الثلاث، وعده خرقاً للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة مطالباً إيران بإعادة هذه الجزر إلى أصحابها الشرعيين حكام إمارتي رأس الخيمة والشارقة^(liv) عقبه اجتماع مجلس الجامعة العربية في السادس من كانون الأول عام ١٩٧١، إذ عقد جلسة طارئة بناءً على طلب العراق وسوريا بحث خلال هذا الاجتماع احتلال إيران للجزر الثلاث، وقد أيد الوفد المصري المطالب العربية بإيجاد حل لهذه المشكلة عن طريق التفاوض، وحل هذه القضية حلاً دبلوماسياً رافضاً المشروع الذي تقدم به الوفد العراقي الذي نص على ضرورة قطع العلاقات الدبلوماسية مع إيران وبريطانيا، فضلاً عن أن مجلس جامعة الدول العربية بحث طلب انضمام الإمارات العربية المتحدة إلى جامعة الدول العربية والذي تم قبوله لتصبح الإمارات العربية المتحدة إحدى دول الجامعة العربية^(lv).

أشارت بعض المصادر إلى أن العلاقة القوية بين أنور السادات ومحمد رضا بهلوي هي التي دفعت الوفد المصري إلى رفض المشروع العراقي القاضي بقطع العلاقات مع إيران وليس كما تذرع بأن قطع العلاقات سيؤدي إلى تصلب أكبر في الموقف الإيراني بشأن الجزر الثلاث^(lvi)، في الوقت الذي استمرت فيه مصر تؤيد الإمارات العربية في قضية الجزر الثلاث فقد أيدت مصر حق الشارقة ورأس الخيمة برفع شكاوها إلى مجلس الأمن الدولي للنظر في الاعتداء الإيراني على هذه الجزر أيدها كل من العراق واليمن الجنوبية والجزائر وليبيا، ورفعت وفود هذه الدول شكاوها ضد إيران في مجلس الأمن غير إنها لم تحقق أي نتيجة^(lvii).

يتضح مما سبق أن الموقف المصري كان مؤيداً وداعماً لحق الإمارات في قضية الجزر الثلاث بيد أنها لم تستطيع دعمها عسكرياً ذلك أن مصر لا تستطيع أن تشغل نفسها في حرب في الوقت الذي كانت فيه تركز اهتمامها على إعداد الجيش المصري لاستعادة الأراضي المصرية المحتلة عام ١٩٦٧، فضلاً عن أن مصر لم تكن مستعدة بأن تخسر علاقتها الوثيقة مع إيران الحليف الإستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الخليج العربي ولا سيما إذا ما عرفنا أن أنور السادات كان يرمي إلى بناء علاقات متينة مع الولايات المتحدة الأمريكية.

- اتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥:

وقفت الحكومة المصرية موقف المتفرج من الخلافات الحدودية^(lviii) بين بغداد وطهران بسبب انشغالها بإصلاح الأوضاع الاقتصادية التي شهدت تدهوراً كبيراً بعد نكسة حزيران عام ١٩٦٧، فقد حاول جمال عبد الناصر بعد النكسة إقامة خط ثانٍ في المواجهة السياسية والعسكرية مع (إسرائيل)، وأراد أن ينفذ هذا الخط من العلاقات في الحزام الإسلامي المحيط ببؤرة الصراع وبالتحديد تركيا وإيران والباكستان، فنجح في تنشيط علاقة مصر مع تركيا والباكستان، بيد أنه واجه صعوبة مع إيران بسبب الاختلافات السياسية بين أفكار جمال عبد الناصر والشاه محمد رضا بهلوي^(lix)، في الوقت الذي كان فيه حزب البعث العربي الاشتراكي قد تولى السلطة في العراق عام ١٩٦٨ ومناداته بالوحدة العربية أثار خوف الشاه محمد رضا بهلوي، وهو أمر أدى إلى زيادة هذه الخلافات على الحدود بين بغداد وطهران بسبب الأهداف الأيدلوجية العربية التي أصر البعث على تنفيذها ومن جملتها سيادة العراق على شط العرب، فوصلت حدة التوتر إلى تبادل الاتهامات التي فحواها أن كل بلد يتدخل في شؤون الآخر، وأخذت الحكومة الإيرانية تطالب بضرورة بحث مشاكل الحدود مع العراق على أساس معاهدة جديدة، في الوقت الذي تمسكت فيه الحكومة العراقية بحثها على وفق المواد التي نصت عليها معاهدة عام ١٩٣٧^(lx).

وصل استياء الحكومة الإيرانية من معاهدة عام ١٩٣٧ إلى الحد الذي أعلنت فيه عن إلغاء هذه المعاهدة في التاسع عشر من نيسان عام ١٩٦٩ متذرة بحجج واهية من جملتها أن العراق كان ينفرد دائماً بجمع رسوم البواخر التي تمر في شط العرب، ورفع العلم العراقي فوق بواخرها في أثناء المرور في شط العرب وعدت ذلك خرقاً لبنود المعاهدة، كما أن العراق سمح لبريطانيا استعمال شط العرب لضرب إيران واحتلالها في الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤١^(lxi) في الوقت الذي أعلن فيه العراق من جانبه في التاسع والعشرين من نيسان عام ١٩٦٩ إن معاهدة عام ١٩٣٧ سارية المفعول وإن إلغائها من إيران جاء مخالفاً للقانون الدولي، مهدداً بمنع البواخر الإيرانية من الملاحة في شط العرب ما لم ترفع العلم العراقي، مما دفع إيران إلى جعل قواتها بجميع صنوفها البحرية والجوية والبرية في حالة استعداد تام، ولديها الأوامر بفتح النار إذا حاول العراق منع البواخر، وأعدت قطع من البحرية الإيرانية لحراسة السفن التي تمر بشط العرب مما أدى إلى عدم اعتراضها من قبل القوات العراقية، غير أن الحكومة العراقية قامت بطرد عشرة آلاف مواطن إيراني كإجراء انتقامي، مما دفع الحكومة الإيرانية إلى تقديم عدد من الاحتجاجات عرضت بعدها المشكلة على مجلس الأمن الدولي في الثاني عشر من أيار عام ١٩٦٩ لكن دون جدوى^(lxii).

اتجهت الحكومة الإيرانية بعد أن يئست من حل المشكلة في مجلس الأمن إلى دعم الحركة الكردية ضد الحكومة العراقية بالأسلحة في شمال العراق، والحملات الإعلامية التي روجتها أجهزة الإعلام الإيرانية لهذه الحركة، فضلاً عن المساندة التي قدمها جهاز المخابرات الإيرانية للحركة الكردية، ولم تقف إيران عند هذا الحد من الدعم الذي كانت تقدمه للأكراد، بل تعدت ذلك إلى حشد قواتها على طول الحدود مع العراق، واشتراك قسم من تلك القوات مع الأكراد في قتالهم ضد الحكومة العراقية فقد سعت إيران من وراء ذلك الدعم إلى الضغط على الحكومة العراقية وإجبارها على الانصياع لرغباتها، وإعادة ترسيم الحدود بموجب اتفاقية جديدة تخدم مطامعها في الأراضي العراقية^(lxiii).

تنبّهت الحكومة العراقية إلى استغلال إيران للقضية الكردية، فاتجهت على الدخول في مفاوضات مع مصطفى البارزاني زعيم الحركة الكردية في صيف عام ١٩٦٩^(lxiv)، فمثلت الحكومة العراقية في هذه المفاوضات "صدام حسين" في الوقت الذي مثل "محمود عثمان" القيادي في الحزب الديمقراطي الكردستاني الحركة الكردية، وقد كانت هذه المفاوضات برعاية الاتحاد السوفيتي الذي كان على علاقة وثيقة بالطرفين، وقد

رحبت مصر بهذه الخطوة بعد أن أخذ جمال عبد الناصر يحث الطرفين على التفاوض عن طريق السفير المصري في بغداد من أجل إيقاف التدخلات الإيرانية في شؤون العراق الداخلية، على الرغم من البرود الذي اتسمت به العلاقات العراقية المصرية آنذاك بسبب الخلافات بين حزب البعث العربي الاشتراكي الذي كان يحكم العراق وبين جمال عبد الناصر^(lxv).

استمرت المفاوضات بين الحكومة العراقية والحركة الكردية ستة أشهر عرض في أثنائها القضية الكردية على المؤتمر القومي العاشر لحزب البعث العربي الاشتراكي الذي انعقد في الأول من آذار عام ١٩٧٠، الذي أكد حل القضية بالطرق الدبلوماسية ومنح الأكراد الحكم الذاتي^(lxvi) وهو أمر دفع الحكومة العراقية إلى إصدار بيان في الحادي عشر من آذار في العام نفسه أعلنت فيه عن قبولها منح الأكراد الحكم الذاتي في شمال العراق (أربيل، السليمانية) واستحدثت محافظة جديدة لهم (دهوك)، فضلاً عن اعترافها بالقومية الكردية ولغتهم، معربةً عن موافقتها منح الأكراد غالبية الوظائف الإدارية في منطقة الحكم الذاتي، وعلى أساس هذا البيان ألفت لجنة مشتركة تضم الجانبين لتطبيق البنود التي أشار إليها البيان لمدة أقصاها عام ١٩٧٤^(lxvii).

كانت مصر الدولة العربية الأولى التي بعثت بتهانيها إلى الحكومة العراقية على أثر جنوبها إلى الحل السلمي للقضية الكردية، منطلقة من مبدأ ضرورة تفاهم العرب والأكراد حتى لا تستغل الأطراف الإقليمية وعلى وجه الخصوص طهران هذه القضية من أجل ضرب القومية العربية، وإخضاع الحكومة العراقية لأطماعها^(lxviii)، فضلاً عن المقالات التي أشادت فيها صحيفتا الأهرام والأخبار المدعومة من الحكومة المصرية ببيان الحادي عشر من آذار وعدته الخطوة الأمثل لحل القضية الكردية^(lxix).

ظهرت نتائج البيان واضحة وجلية، ولاسيما بعد أن قام الملا مصطفى البارزاني بقطع علاقاته مع طهران متوجهاً إلى التعاون مع اللجنة المشتركة التي ألفت على أساس بيان الحادي عشر من آذار، على الرغم من شكوكه المستمرة وعدم ثقته لتنفيذ ما جاء به البيان من لدن الحكومة العراقية^(lxx)، في الوقت الذي لم تكن فيه طهران راضية عن هذه المفاوضات لأنها أفقدتها الورقة التي كانت تضغط بها على الحكومة العراقية لتحقيق أطماعها في الأراضي العراقية، مما دفعها إلى الاستمرار في حشد قواتها على طول الحدود مع العراق مما أدى إلى حدوث صدامات بين الجانبين في منطقة الحدود^(lxxi)، فضلاً عن أن الشاه كان يحرض الأكراد على القتال ضد الحكومة العراقية مؤكداً لهم بأن الحكومة العراقية لن تنفذ ما جاء به بيان الحادي عشر من آذار^(lxxii).

زار بغداد رئيس الجمهورية الليبية معمر القذافي أوائل شهر حزيران عام ١٩٧٠ والتقى الرئيس العراقي أحمد حسن البكر، ثم زار الحدود العراقية مع إيران ليرى الحشود الإيرانية على تلك الحدود، وسافر بعدها متوجهاً إلى القاهرة في العاشر من حزيران من العام نفسه إذ التقى الرئيس المصري جمال عبد الناصر، وأخبره عما يجري على الحدود العراقية مع إيران فتكلم محمود رياض وزير الخارجية المصري الذي حضر الاجتماع مؤكداً له أنه طلب من الاتحاد السوفيتي التوسط لدى إيران لحل المشكلة مع العراق، وأن "بودغورني" رئيس الوزراء السوفيتي قد أخبر الشاه الإيراني ضرورة سحب هذه القوات^(lxxiii).

أبدى الإيرانيون استعدادهم للانسحاب شرط أن تبدأ مفاوضات مباشرة مع العراق، في الوقت الذي اشترط فيه العراق مقابل بدأ المفاوضات أن تعترف إيران بشرعية معاهدة عام ١٩٣٧ التي ألغتها إيران، مما أدى إلى فشل الوساطة السوفيتية، وقد أكد محمود رياض لمعمر القذافي خلال الاجتماع الذي جمعه بجمال عبد الناصر، إنه طلب من الأردن التوسط لحل الخلاف بيد أن الحكومة العراقية رفضت تلك الوساطة^(lxxiv)، كما إن جمال عبد الناصر قد أكد في هذا الاجتماع أنه رفض الوساطة الليبية التي عرضها عليه وزير الخارجية الليبية (صالح أبو يصير) في أثناء انعقاد المؤتمر الإسلامي أوائل عام ١٩٧٠ لإعادة العلاقات المصرية الإيرانية بناءً على رغبة العراق، الذي كان في خلاف مع إيران طالباً من معمر القذافي أن يتوسط بين العراق وإيران من أجل حل الخلاف قائلاً: "عموماً في رأي أنكم قادرون على القيام بدور مهم بين العراق وإيران من أجل إخلاء أكبر قدر ممكن من القوات العراقية لتشارك في الجبهة الشرقية..، وإننا في الجمهورية العربية المتحدة نأمل أن ينجح معمر القذافي في سعيه لصهر هذه التناقضات من أجل نجاحنا في المعركة الكبرى إن شاء الله"^(lxxv).

أدت المحاولة الفاشلة لاغتيال الملا مصطفى البارزاني التي تعرض لها في عام ١٩٧١ إلى إجهاض الوساطة الليبية، إذ اتهمت الحركة الكردية الحكومة العراقية بهذه المحاولة، مما دفع مصطفى البارزاني إلى فتح قنوات الحوار مع الحكومة الإيرانية في أوائل عام ١٩٧٢، مؤكداً لهم احتمال استئناف القتال ضد الحكومة العراقية، في الوقت الذي استمرت فيه المناوشات بين العراق وإيران في منطقة الحدود^(lxxvi) حتى تشرين الأول

عام ١٩٧٣، إذ أعاد العراق علاقاته مع إيران على أثر نشوب الحرب العربية - الإسرائيلية الرابعة في تشرين الأول عام ١٩٧٣ وقد اتفق الجانبان على عدم التعرض احدهما بالآخر بناءً على طلب العراق من إيران عدم استغلال فرصة تغيب القوات العراقية لتقوم بهجماتهما، وهو أمر الذي وافقت عليه إيران بيد إن العراق عاد ونشر قواته على الحدود مع إيران بعد انتهاء الحرب العربية - الإسرائيلية^(lxxvii).

تدهورت الأوضاع على الحدود بين العراق وإيران في بداية العام ١٩٧٤ إذ وصلت إلى دخول القوات الإيرانية الأراضي العراقية معتدية على مدنه الحدودية، وقد جاءت هذه الاعتداءات متزامنة مع إعلان الملا مصطفى البارزاني الحرب على الحكومة العراقية في الحادي عشر من آذار عام ١٩٧٤، مستنداً إلى الدعم السياسي الذي كانت تقدمه إيران له سعياً منها لإجبار الحكومة العراقية على تسوية مشكلة الحدود على وفق معاهدة جديدة تعقد بين الجانبين، فضلاً عن الدعم العسكري الذي قدمه الشاه للحركة الكردية الذي تمثل باشتراك القوات الإيرانية إلى جانب الأكراد مما أجبر الحكومة العراقية على إحالة قضية الخلاف الحدودي إلى الأمم المتحدة^(lxxviii).

أبدت العديد من الدول وفي مقدمتها مصر استعدادها للتدخل لحل الخلاف العراقي الإيراني على أساس معاهدة جديدة تعقد بين الجانبين^(lxxix)، فجرت أغلب المفاوضات في أنقرة بوساطة تركية مصرية، فضلاً عن أن القاهرة احتضنت قسماً من هذه المفاوضات، إذ زار القاهرة شاه إيران في العام ١٩٧٤ والتقى أنور السادات، وطلب منه الأخير أن يحل خلافه مع الحكومة العراقية، بيد أن الشاه أصرَّ على ضرورة حل القضية الكردية على أساس عادل مقابل أن تحل إيران مشاكلها مع العراق^(lxxx).

عندما سارت المفاوضات بين بغداد وطهران قدماً وشارفت على التسوية النهائية، بعد أن تعهدت إيران بوقف دعمها لحركة الأكراد في شمال العراق مقابل تسوية الحدود على أساس معاهدة جديدة، أرسل أنور السادات برقية إلى الملا مصطفى البارزاني طلب فيها منه إرسال وفد كردي إلى القاهرة، فبعث الملا مصطفى على أثرها بعضو المكتب السياسي في الحزب الديمقراطي الكردستاني "سامي عبد الرحمن" إلى القاهرة، فالتقى أنور السادات وبحضور رئيس تحرير جريدة الأهرام "محمد حسنين هيكل"^(lxxxi)، إذ طمئن أنور السادات المبعوث الكردي قائلاً له: "إن الشاه رجل نبيل وشريف وموقفه من قضيتكم نبيل وشريف، وإنها ليست معروضة للمساومات في المفاوضات، وأنا أؤكد من جانبي أنني أريد ضمان حقوقكم في هذه الوساطة التي باشرنا بها فعلاً"^(lxxxii)، فضلاً عن أن أنور السادات قد أكد للوفد الكردي أن الاتفاق بين بغداد وطهران سيتم دون أن يمس مصالح الأكراد في شمال العراق، وأن الشاه قد أكد له بأنه سيتعامل مع الأكراد بشكل معتدل^(lxxxiii).

وجه الرئيس الجزائري "هواري بومدين" أثناء انعقاد مؤتمر الدول المصدرة للنفط (أوبك) في الجزائر في السادس من آذار عام ١٩٧٥ الدعوة لكل من العراق وإيران من أجل حل خلافاتهما، فوافق نائب الرئيس العراقي "صدام حسين" الذي مثل العراق في هذا المؤتمر على الاجتماع بشاه إيران، وجرت الاجتماعات بين الطرفين بحضور "هواري بومدين" الذي أدى دور المترجم الوسيط، فاتفق الطرفان على أن يكون (خط التالوك) هو الحد بين العراق وإيران مقابل أن توقف طهران مساعدتها ودعمها للأكراد في شمال العراق، فنتج عن ذلك توقيع معاهدة بين طهران وبغداد في الثالث عشر من حزيران عام ١٩٧٥، وقعها وزيري خارجية البلدين بحضور وزير الخارجية الجزائري عبد العزيز بوتفليقة^(lxxxiv)، نصت على إجراء تخطيط نهائي للحدود البرية بين الدولتين على أساس بروتوكول القسطنطينية عام ١٩١٣^(lxxxv)، ومحاضر لجنة الحدود عام ١٩١٤ وتحديد خط الحدود النهرية حسب (خط التالوك)^(lxxxvi).

أدت هذه المعاهدة إلى وقف الاعتداءات الإيرانية على الحدود العراقية، فضلاً عن توقف الأكراد في شن هجماتهم ضد الجيش العراقي في شمال العراق، وذلك بسبب انقطاع الدعم والإسناد الذي كانت تقدمه طهران لهم، وقد أكد "محمود عثمان" أن مصر وقفت موقفاً سلبياً من الحركة الكردية إذ إنها لم تحاول إعلام الأكراد بالمفاوضات التي نتجت منها هذه المعاهدة، على الرغم من وجود ممثل الأكراد في القاهرة هو "شوكت عقراوي" في الوقت الذي وقفت فيه مصر إلى جانب الحكومة العراقية عندما عملت على التوسط وإيقاف القتال بينها وبين الأكراد في شمال العراق^(lxxxvii)، وما إن زار أنور السادات بغداد في الرابع عشر من أيار عام ١٩٧٥ حتى أعلن عن ترحيبه بالاتفاق الذي تم بين بغداد وطهران^(lxxxviii).

يتضح مما سبق أن الموقف المصري كان ايجابيا من هذه المعاهدة سعيا منه لمنع أعداء الأمة العربية من الاستعانة بهذه الخلافات لشق وحدة الصف العربي.

- الحرب الأهلية اللبنانية ١٩٧٥ - ١٩٧٨ :

ترتب على هزيمة الخامس من حزيران عام ١٩٦٧ تهجير الشعب الفلسطيني وتمركز المقاومة الفلسطينية في ثلاث دول عربية هي سوريا والأردن ولبنان، وقد بدأ تمركز المقاومة في لبنان بعد معركة (الكرامة) التي وقعت بين الجيش الأردني والمقاومة من جهة والجيش (الإسرائيلي) من جهة ثانية في الحادي عشر من آذار عام ١٩٦٨، فاستطاع الجيش الأردني بمساعدة المقاومة أن يجبر الجيش (الإسرائيلي) على الانسحاب، فارتأت المقاومة فتح أكثر من جبهة على (إسرائيل)، وقد لاقت المقاومة الفلسطينية دعما وترحيبا من الشعب اللبناني في مدن صور وصيدا وطرابلس وبعبك، وقد تجمعت المقاومة الفلسطينية بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية في منطقة (العرقوب) في الجنوب اللبناني^(lxxxix).

بدأت المقاومة الفلسطينية بشن عمليات فدائية ضد الجيش (الإسرائيلي) واتخذت من مناطق الجنوب اللبناني مركزا لانطلاق هذه العمليات، وكان الجيش (الإسرائيلي) يرد على هذه العمليات بعمليات قصف وحشية ذهب ضحيتها المدنيين، فأدت عمليات القصف المتكررة إلى إثارة الخلافات بين القوى السياسية اللبنانية ولاسيما الأحزاب المسيحية التي ارتأت التضيق على المقاومة، لأن القصف الإسرائيلي وصل إلى عمق الأراضي اللبنانية، وقد تزعم هذا الرأي بيار الجميل^(xc) زعيم حزب الكتائب، في حين قسم دعم الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني المشروعة بالمقاومة وقد مثل هذا الرأي مختلف السياسيين اللبنانيين من المسلمين^(xci).

أخذت الحكومة اللبنانية بالتضييق على المقاومة الفلسطينية مع بداية العام ١٩٦٩، فأثار ذلك الشعب اللبناني الذي خرج في تظاهرات مؤيدة للمقاومة في مختلف المدن اللبنانية رافضاً سياسة الحكومة^(xcii)، فأدى ذلك إلى اندلاع مواجهات مسلحة بين الجيش اللبناني والمتظاهرين الذين دعمتهم المقاومة الفلسطينية، ولاسيما تلك التي حدثت في الثالث والعشرين والرابع والعشرين من نيسان عام ١٩٦٩ وكانت حصيلة المواجهات ثلاثين قتيلاً وزهاء مئة جريح^(xciii) فكانت هذه الأحداث بذرة الخلاف التي زرعتها (إسرائيل) بين الحكومة اللبنانية والمقاومة الفلسطينية^(xciv)، إذ خشيت الحكومة اللبنانية من تزايد قوة المقاومة داخل الدولة اللبنانية، فحاولت إضعاف قوة المقاومة فترتب على هذه السياسة سلسلة من الصدامات بين الطرفين أجبرت رئيس الحكومة اللبنانية "رشيد كرامي"^(xcv) على أن يقدم استقالته^(xcvi)، إلى الرئيس اللبناني "شارل حلو"^(xcvii) الذي قبلها في أواخر نيسان عام ١٩٦٩، فأدت هذه الاستقالة إلى أزمة سياسية كبيرة استمرت مدة سبعة أشهر، فضلاً عن استمرار المواجهات المسلحة بين المقاومة الفلسطينية والجيش اللبناني^(xcviii)، فطلب شارل حلو من الجمهورية العربية المتحدة التوسط لحل الخلاف، إذ سافر في الأول من تشرين الثاني عام ١٩٦٩ وفد لبناني برئاسة قائد الجيش اللبناني "إميل البستاني"^(xcix)، كما وصل إلى القاهرة في اليوم نفسه وفد فلسطيني برئاسة ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، فبدأ الاجتماع بين الجانبين اللبناني والفلسطيني بحضور محمود رياض وزير الخارجية ومحمد فوزي القائد العام للقوات المسلحة في الجمهورية العربية المتحدة، وأسفرت الوساطة المصرية عن توقيع اتفاق بين المقاومة الفلسطينية والجيش اللبناني أطلق عليه اسم (اتفاقية القاهرة) في الثالث من تشرين الثاني عام ١٩٦٩^(c) التي نصت على ما يأتي:

أولاً: سرية الاتفاقية ولا يطلع عليها إلا القيادات .
ثانياً: إنشاء لجان محلية من الفلسطينيين داخل المخيمات لرعاية مصالح الفلسطينيين المقيمين بها بالتعاون مع السلطات اللبنانية.

ثالثاً: وجود نقاط للمقاومة الفلسطينية داخل المخيمات .

رابعاً: تسهيل مرور الفدائيين، وتحديد نقاط المرور والاستطلاع في مناطق الحدود.

خامساً: تأمين الطريق إلى منطقة العرقوب من قبل السلطات اللبنانية لحماية المقاومة.

سادساً: حق العمل والإقامة والتنقل للفلسطينيين المقيمين داخل لبنان^(ci).

حلت اتفاقية القاهرة الأزمة اللبنانية - الفلسطينية مؤقتاً، وسمحت الظروف التي تلت الاتفاق بتأليف

حكومة جديدة برئاسة رشيد كرامي، إلا أن سرية الاتفاقية أثارت معارضة المسيحيين ولاسيما ريمون اده^(cii) وكميل شمعون وبيار الجميل الذين عدوا أن أي اتفاق يعطي الوجود الفلسطيني صفة رسمية في لبنان يعطي

الفرصة "لإسرائيل" الحجة لتكرار اعتدائها على لبنان، إذ أعطت اتفاقية القاهرة المقاومة الفلسطينية حرية العمل في لبنان، فضلاً عن تعيين كمال جنبلاط^(ciii) وزيراً للداخلية في الحكومة الجديدة أعطى ضماناً للفلسطينيين أن الحكومة ستنفذ الاتفاق^(civ).

سرعان ما خرقت اتفاقية القاهرة من قبل مليشيات حزب الوطنيين الأحرار بزعامة كميل شمعون، ومليشيا حزب الكتائب ومليشيا الكتلة الوطنية بزعامة ريمون اده، فأدى ذلك إلى عودة المظاهر المسلحة بين المقاومة والمليشيات المسيحية التي رفضت اتفاقية القاهرة^(cv)، ثم أخذت المظاهر المسلحة شكلاً جديداً تمثلت بعمليات القنص والاعتقال والخطف ولاسيما بعد أحداث أيلول عام ١٩٧٠ في الأردن التي أعطت المليشيات المسيحية دافعاً قوياً لتصفية المقاومة في لبنان، والتي استمرت حتى كانون الأول عام ١٩٧٢^(cvi)، وقد تزايدت الصدامات مع مطلع العام ١٩٧٣ ولاسيما في شهري كانون الثاني وشباط من العام نفسه، فبعث أنور السادات رسالة إلى سليمان فرنجية^(cvii) رئيس لبنان في الأول من آذار عام ١٩٧٣ طلب فيها منه تجنب الصدام مع المقاومة وأن يمنع جميع المليشيات المسيحية من تهديد المقاومة الفلسطينية^(cviii)، غير أن (إسرائيل) كثفت هجماتها على الأراضي اللبنانية، فأدى ذلك إلى تجدد الصدامات بين الجيش اللبناني والمقاومة من جهة والمليشيات والمقاومة من جهة ثانية^(cix)، فتدهور الوضع الأمني في بيروت على خلفية اغتيال ثلاثة من زعماء المقاومة الفلسطينية على يد فرقة "كوماندوز إسرائيلية" في العاشر من نيسان عام ١٩٧٣ وهم: (كمال ناصر ويوسف النجار وكمال عدوان) في بيوتهم وعلى مقربة من مركز شرطة شارع (فردان)، وكان قائد الجيش "اسكندر غانم" ورئيس الوزراء "صائب سلام"^(cx) آخر من علم بعملية الاغتيال، فطالب صائب سلام بإقالة قائد الجيش، غير أن سليمان فرنجية رفض، فقدم صائب سلام استقالته^(cxi)، فادت هذه الاستقالة إلى تأزم الوضع الأمني في بيروت، مما دفع أنور السادات إلى إيفاد مبعوثه الشخصي "حسن صبري الخولي" إلى بيروت في السابع من أيار عام ١٩٧٣، فأعرب حسن صبري الخولي عن تأييد مصر للمقاومة الفلسطينية قائلاً: "إن مصر تؤمن بأحقية العمل الفدائي ومسؤوليته ... وان المحافظة على العمل الفدائي وحمانيته مطلب قومي ..."^(cxii)، وفي اليوم نفسه اجتمع "أمين الحافظ" رئيس الحكومة اللبنانية بالنيابة هو ومحمود رياض الأمين العام لجامعة الدول العربية وحسن صبري الخولي مبعوث أنور السادات الشخصي و"عبد الحليم خدام"^(cxiii) وزير الخارجية السوري وياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، فأعرب المبعوثون العرب عن ضرورة إيقاف القتال، كما نجحت الوساطة المصرية – السورية في وقف إطلاق النار بين الحكومة اللبنانية والمقاومة الفلسطينية، وتألّف لجنة مشتركة من الجانبين، وسحب قوات الجيش والمقاومة أسلحتهم إلى مواقعهم السابقة لحين التوصل إلى اتفاق^(cxiv).

أدت هذه الوساطة إلى توقيع اتفاقية "ملكات" التي اعتبرت ملحقاً باتفاقية القاهرة في السابع عشر من أيار عام ١٩٧٣، نصت على أن تحتفظ المقاومة بالأسلحة الخفيفة داخل المخيمات، وعدم الاحتفاظ بالأسلحة الثقيلة داخلها، واحترام المقاومة الفلسطينية لسيادة الدولة اللبنانية^(cxv)، فساد الهدوء بعد اتفاقية ملكات وانشغلت مصر بحرب تشرين الأول عام ١٩٧٣ مع (إسرائيل) وما بعدها، غير أن (إسرائيل) استمرت باعتدائها على المخيمات الفلسطينية في لبنان مع بداية العام ١٩٧٤ متذرة بحجة أن المقاومة الفلسطينية استهدفت المستوطنات اليهودية منطلقاً من الجنوب اللبناني، فقامت بقصف مخيم (النبطية) في التاسع عشر من آذار عام ١٩٧٤^(cxvi)، فذهب ضحية القصف ثلاثمائة بين قتيل وجريح، فأعربت مصر في الخامس والعشرين من أيار عام ١٩٧٤ عن استعدادها لمساندة لبنان عسكرياً عن طريق تزويده بوسائل الدفاع الجوي التي تملكها مصر، كما أبدت مصر استعدادها لمساندة لبنان عسكرياً بتزويد الجيش اللبناني بأسلحة دفاعية متطورة، إلا أن الحكومة اللبنانية رفضت بسبب خوفها من أن أخذ الأسلحة من مصر سيعطي "لإسرائيل" الحجة لتكرار اعتدائها على لبنان، فاستمرت المواجهات العسكرية بين (إسرائيل) والمقاومة الفلسطينية والجيش اللبناني من جهة والمقاومة والمليشيات المسيحية من جهة ثانية طوال العام ١٩٧٤^(cxvii).

كانت الخلافات بين الأحزاب المسيحية والمقاومة الفلسطينية مع بداية العام ١٩٧٥ على شفير حرب أهلية، ولاسيما بعد تصريح بيار الجميل في شباط عام ١٩٧٥ الذي اقترح فيه تنظيم استفتاء شعبي عن وجود الفدائيين الفلسطينيين في لبنان مبيناً رغبة حزب الكتائب في التخلص من وجود المقاومة الفلسطينية في لبنان، فشجبت المقاومة تصريح بيار الجميل، لأن ذلك يثير الشقاق بين صفوف الشعب اللبناني^(cxviii).

جاءت حادثة عين الرمانة في الثالث عشر من نيسان ١٩٧٥، التي كانت الشرارة الأولى التي اندلعت منها الحرب الأهلية، إذ قامت مليشيا حزب الكتائب بإطلاق النار على حافلة تقل عددا من الفلسطينيين العائدين من المسيرة التي نظمتها الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، لمناسبة الذكرى الأولى لإحدى عملياتها ضد (إسرائيل)^(cxi)، فقام ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية بتوجيه برقيات إلى الملوك والرؤساء العرب، ومن ضمنهم أنور السادات، اتهم فيها مسؤولية حزب الكتائب عن ضحايا عين الرمانة، وافتعاله لازمة لبنانية - فلسطينية، وطالب الرؤساء العرب بالتدخل لحل الأزمة^(cxx)، فأعلن مدياع القاهرة في مساء اليوم نفسه بيانا للرئيس أنور السادات أعرب فيه عن قلقه تجاه الأوضاع في لبنان، وطالب جميع الأطراف بضبط النفس، وأن لا تسمح الحكومة اللبنانية بأن يتقاتل أبناء الأمة الواحدة في الوقت الذي تحيك (إسرائيل) المؤامرات ضد الأمة العربية^(cxi)، ثم أوفد أنور السادات في الرابع عشر من نيسان عام ١٩٧٥ محمود رياض الأمين العام لجامعة الدول العربية للتوسط لحل الخلاف الذي بذل جهوداً كبيرة من أجل التهدئة، إلا أن أعمال الخطف والاعتقال استمرت مدة ثلاثة أيام بين المقاومة الفلسطينية والمليشيات المسيحية، وهدأت الأوضاع بعد قيام حزب الكتائب تسليم اثنين من المتهمين بإطلاق النار على الحافلة في السادس عشر من نيسان من العام نفسه، وأدت الوساطة التي قام بها محمود رياض إلى توصل المقاومة وحزب الكتائب إلى اتفاق لوقف إطلاق النار بينهما، على أن تشرف الحكومة اللبنانية على تنفيذه وتعتقل المخالفين له^(cxiii).

على الرغم من وقف إطلاق النار بين الجانبين، بيد أن الحرب الإعلامية لم تتوقف إذ صرح بيار الجميل زعيم حزب الكتائب قائلاً: " إذا لم تضبط الأمور وفلتت فان الجيش وأكثر من الجيش سيتدخل" وقد قصد بتصريحه المليشيات و(إسرائيل)، وقد أكد هذا الكلام محمود رياض للرئيس أنور السادات عند انتهاء مهمة الوساطة التي قام بها في السابع عشر من نيسان عام ١٩٧٥ قائلاً: " إنني متأكد من أن هناك طرفاً ثالثاً مجهولاً يسعى إلى التخريب، وان هذا الطرف معاد للعرب ولبنان وللقضية العربية " ^(cxiii)، فقام أنور السادات بزيارة إلى المملكة العربية السعودية في أواخر نيسان من العام نفسه، وبحث مع الملك "خالد بن عبد العزيز" الأوضاع في لبنان، وقررا توجيه رسالة إلى الرئيس سليمان فرنجية طالبها فيها تهدئة الأوضاع، وعدم إعطاء (إسرائيل) الفرصة للتدخل في شؤون لبنان والشؤون العربية، رافضين التدخل في شؤون لبنان الداخلية، وهذا ما أكدّه وزير الإعلام المصري في العاشر من أيار عام ١٩٧٥ قائلاً: " نحن لا نتدخل في السياسة اللبنانية، ولكن من حقنا أن ندعو، ونتمنى أن يظل لبنان موحد الشمل قويا ولتظل المقاومة متحركة لتحقيق أهدافها العربية ... " ^(cxiv).

حاول "أحمد لطفي متولي" سفير مصر لدى لبنان بالتعاون مع "محمد منصور الرميح" سفير المملكة العربية السعودية في بيروت التوسط لحل الأزمة في الرابع عشر من أيار عام ١٩٧٥، فعقد السفيران اجتماعاً ضم الرئيس سليمان فرنجية و ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، غير أن وساطتهما لم تؤد إلى نتيجة حاسمة بسبب الخلاف في وجهات النظر^(cxv).

تجددت الصدامات في السابع عشر من أيار عام ١٩٧٥ بين المقاومة الفلسطينية ومليشيات الأحزاب المسيحية عندما أحرق مرفأ بيروت، وتبادل الطرفان الاتهامات بافتعال المواجهات المسلحة^(cxvi)، فأعلن أنور السادات في الخامس من حزيران عام ١٩٧٥ في الخطاب الذي ألقاه بمناسبة افتتاحه لقناة السويس، أنه على استعداد للمجيء إلى لبنان لعقد مصالحة بين سليمان فرنجية وياسر عرفات قائلاً: " إنني أوجه نداءً إلى جميع اللبنانيين طالباً منهم تقدير الظرف العربي، وأدعو إلى التوفيق بين سيادة لبنان ووجود المقاومة فيه، وإنني على استعداد للمجيء إلى بيروت للمساهمة في الحل، وإنني على قناعة بأن الرئيس سليمان فرنجية وياسر عرفات يقدران وحدهما إلى الوصول إلى حل نهائي " ^(cxvii)، كما وجه في الخطاب نفسه نداءً خاصاً إلى زعيم حزب الكتائب بيار الجميل طلب منه تهدئة الوضع قائلاً: " إنني أوجه ندائي إلى بيار الجميل وأقول له إن لمصر عليك حقاً، لأن شبابك كان فيها كله وعظام أهلك تتاديك ...، إنني لا أخون بيار الجميل بل واثق من أنه سيستجيب ... وبيار عربي قبل كل شيء ويستشعر المسؤولية العربية " ^(cxviii).

قوبل تصريح أنور السادات من قبل حزب الكتائب بالارتياح الذي عده خطوة لعودة الأوضاع إلى سابق عهدها^(cxix)، وقد كانت التصريحات التي أطلقها أنور السادات تدعو إلى التهدئة وعدم السماح لأي طرف التدخل في شؤون لبنان الداخلية، ففي السادس عشر من حزيران عام ١٩٧٥ أعرب أنور السادات لصحيفة النهار البيروتية عن خوفه من الأحداث المشتعلة في لبنان وأكد قائلاً: " إن هذه الأزمة هي الثغرة التي يمكن أن تنفذ منها إسرائيل إلى الوضع العربي لتقجره لتكسب الوقت وتعطل التحرك الدولي برمته " ^(cxx)، كما أعرب

عن خوفه من أن هذه المعارك قد تتحول إلى حرب طائفية، مطالباً المقاومة الفلسطينية بأن لا تعطي الفرصة لأي طرف عربي أو غير عربي التدخل في شؤون لبنان الداخلية، وأكد أن المستفيد الوحيد من هذه الأزمة هي (إسرائيل) التي سعت إلى تجبير هذه الأزمة قائلاً: "هناك قوى خارجية وراء ما يحدث في لبنان، يحاولون من داخل المنطقة وخارجها أن يصوروا أنها تناقض بين لبنان والوجود الفلسطيني، فيظلمون لبنان والقضية الفلسطينية" (cxxxix)، كما بعث في اليوم نفسه رسالة إلى سليمان فرنجية حملها "أحمد لطفي متولي" سفير مصر في بيروت حثه فيها على إيقاف نزيف الدم وتأليف حكومة تأخذ على عاتقها إيقاف الحرب الدامية في لبنان، كما أعطى تعليماته إلى السفير المصري المساهمة في حل الأزمة (cxxxix)، فبدأ "أحمد لطفي متولي" و"محمد منصور الرميح" سفير المملكة العربية السعودية في بيروت بوساطة جديدة في الثامن عشر من حزيران عام ١٩٧٥، فاتصلاً بياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية وسليمان فرنجية، ونجحا في عقد لقاء بينهما في الثالث والعشرين من حزيران من العام نفسه، غير أن هذا اللقاء لم يؤد إلى نتيجة حاسمة على الرغم من الأجواء الودية التي سادت الاجتماع (cxxxix).

انتهت الوساطة المصرية _ السعودية من دون أن تتجح، فأعلن أنور السادات في الخامس والعشرين من حزيران عام ١٩٧٥ أن سبب الحرب الدائرة في لبنان هي شكوى بعض الأطراف من أن وجود المقاومة الفلسطينية يمس السيادة اللبنانية، وقد قصد بهذه الأطراف الأحزاب المسيحية وإلى التدخل العربي الذي قصد به سوريا، ونبه إلى المحاولات الرامية إلى تقسيم لبنان تمهيداً لتمزيق وحدة الصف العربي، طالباً من المقاومة الاحتفاظ بحيادها في كل بلد عربي توجد فيه (cxxxix)، إذ عارض أنور السادات التدخل السوري في لبنان، إذ كانت مصر وسوريا على خلاف بسبب توقيع الأولى على اتفاق فصل القوات عام ١٩٧٤، وأرادت سوريا إظهار مصر أنها لم تتخذ أي إجراء لوقف الحرب وإخراجها خارج الساحة العربية (cxxxix)، ففي الثلاثين من حزيران عام ١٩٧٥ وصل إلى بيروت عبد الحليم خدام وزير الخارجية السوري للتوسط لتأليف الحكومة، وبالمقابل قام "أحمد لطفي متولي" سفير مصر في بيروت بوساطة منفصلة للتقريب في وجهات النظر لتأليف الحكومة، غير أن الضغط السوري كان واضحاً، إذ استطاع عبد الحليم خدام إقناع الفرقاء بتأليف الحكومة في اليوم نفسه، وكانت وساطة مصر متواضعة، وعلى الرغم من ذلك إلا أن الوساطتين أوقفتا المعارك في بيروت لمدة مؤقتة (cxxxix).

اندلعت المعارك من جديد في منتصف شهر آب عام ١٩٧٥ على أثر توقيع مصر لاتفاقية فصل القوات الثانية (سيناء ٢)، فلم يصدر أي تصريح من المسؤولين المصريين عن تجدد المعارك في لبنان (cxxxix)، إلا في مطلع شهر أيلول من العام نفسه، إذ أشار أنور السادات في مقابلة أجراها معه التلفاز اللبناني إلى قول الآتي: "لقد أصبح لبنان خط العمل العربي الأول"، محذراً السياسيين اللبنانيين من أن الاستمرار في الحرب سيؤدي إلى كارثة، طالباً منهم الالتزام بالهدوء وضبط النفس وعدم السماح للتدخلات الخارجية في لبنان أن تأخذ دورها لتمزقه، طالباً من ياسر عرفات وسليمان فرنجية وضع حد لنزف الدم الذي تستفيد منه (إسرائيل) لتصفية القضية الفلسطينية (cxxxix)، وإزاء استمرار المعارك أيدت مصر دعوة الكويت لعقد اجتماع طارئ لوزراء الخارجية العرب في جامعة الدول العربية، فانعقد الاجتماع في الخامس عشر من تشرين الأول عام ١٩٧٥ بحضور وفود جميع الدول العربية باستثناء سوريا وليبيا، ومنظمة التحرير الفلسطينية، وفي هذا الاجتماع تحدث "إسماعيل فهمي" وزير الخارجية المصري عن موقف مصر تجاه الحرب الدائرة في لبنان بما يأتي:

أولاً: رفض مصر لجميع أنواع التدخل في شؤون لبنان الداخلية.
ثانياً: موافقة مصر على قيام جميع الدول العربية بوساطة جماعية لوقف الحرب الدائرة في لبنان، وأكد استعداد مصر تبني هذه الوساطة من أجل إيقاف الحرب.

ثالثاً: إن مصر تحذر (إسرائيل) بأن أي عدوان من جانبها على لبنان يعد عدواناً ضد مصر، وإنها ستقف بكل إمكانياتها تجاه أي تهديد تقوم به ضد لبنان وشعبه (cxxxix).

رابعاً: دعوة الأطراف المتحاربة إلى وقف المعارك في سبيل الحفاظ على قومية لبنان العربية.
خامساً: إن مصر ترفض وتستنكر بشدة كل الدعاوى التي تمس سيادة لبنان ووحدته أراضيه، وأن الحرب الدائرة في لبنان لم يسببها الجيش اللبناني أو المقاومة الفلسطينية، وإنما الأطراف الخارجية التي تريد تمزيق وحدة الصف العربي.

سادساً: لا تقبل مصر بزج المقاومة الفلسطينية في أتون الحرب الدائرة في لبنان أو الإساءة إلى مصالح الشعب الفلسطيني، مؤكدا التزام مصر تجاه المقاومة الفلسطينية ومساندة كفاحها على المستويات كافة (cxi).

ساهمت مصر في صياغة البيان الختامي لمؤتمر وزراء خارجية العرب الذي صدر بعد انتهاء الاجتماع ، والذي نص على مناشدة جميع الأطراف المتصارعة في لبنان بضبط النفس والتخلي بالحكمة وإنهاء الاقتتال، وتحذير (إسرائيل) من القيام بأي محاولة مباشرة أو غير مباشرة لاستغلال الوضع في لبنان، مؤكدا حرص الدول العربية على سيادة لبنان ووحدته أراضيه، على أن تقوم الدول العربية بمساهمة جماعية أو منفردة لتقديم المساعدات الضرورية للشعب اللبناني، كما فوض وزراء الخارجية العرب محمود رياض الأمين العام لجامعة الدول العربية بالاتصال الدائم بالحكومة اللبنانية من أجل إنهاء الحرب (cxli).

اتسم الموقف المصري بعد الاجتماع بالبرود وعدم التدخل لحل الأزمة، والاكتفاء بالتصريحات التي حثت فيها الأطراف المتحاربة على وقف القتال، لأنها انشغلت بالمفاوضات مع (إسرائيل)، إذ ناشد أنور السادات في الثامن عشر من تشرين الأول عام ١٩٧٥ الأطراف المتحاربة بأن يرفعوا أيديهم عن لبنان، محذرا من أن ستصبح في لبنان كارثة مثل كارثة فلسطين عام ١٩٤٨، لان الأحداث اللبنانية تهدد كيان لبنان ذاته، فيفتح المجال "لإسرائيل" للتدخل في لبنان ولاسيما وجود المقاومة الفلسطينية هناك، وقد نفى أنور السادات أن يكون لمصر أي دور في إذكاء الحرب بين المقاومة ولبنان موضحا أن كل ما تتمناه مصر للبنان هو وقف الحرب (cxlii).

استمر أنور السادات بتصريحاته التي تحث الأطراف المتحاربة على وقف الحرب، ففي الحادي والعشرين من تشرين الأول عام ١٩٧٥ سئل أنور السادات عن سبب ضعف الدور المصري تجاه الحرب الدائرة في لبنان وعدم تدخله المباشر لحلها، أجاب: " لماذا أزع نفسي في صراع لا تعرف بعض أطرافه أين مصلحتها "، وقد قصد بذلك المقاومة الفلسطينية، وقال أيضا: " إنني أعترف لأول مرة تواجهني مشكلة أشعر أنني عاجز أمامها، بالرغم من أنني أعتقد أن المشكلة اللبنانية بسيطة ومعقدة في نفس الوقت، معقدة إذا تركنا الوصايات العربية مستمرة في فرض سيطرتها على العمل الفلسطيني، وبسيطة إذا حصرت بين الأطراف اللبنانية والفلسطينية" (cxliii)، وأشار إلى أن مصر ترفض التدخل السوري في لبنان وإن كانت سوريا تعارض السياسة المصرية، لان سوريا عارضت سياسة مصر لأنها لم تنتفع من سياسة الخطوة - بخطوة التي رسمتها الولايات المتحدة الأمريكية لحل الصراع العربي (الإسرائيلي)، وإن تدخل سوريا سيعطي لـ (إسرائيل) الفرصة للاستمرار في التدخل في شؤون لبنان الداخلية (cxliv)، وقد حدث ما كان يخشاه أنور السادات، إذ قامت (إسرائيل) في الثاني من كانون الأول عام ١٩٧٥ بغارة على شمال لبنان بحجة قيادة ضباط سوريين لمجموعة من المقاومة الفلسطينية، وذهب ضحية الغارة المئات من القتلى والجرحى، وهدم أكثر من ثمانين منزلا فضلا عن تآزم الوضع بين المقاومة الفلسطينية والمليشيات المسيحية ولاسيما مليشيات حزبي الكتائب والوطنيين الأحرار اللذين قاما بوضع الحواجز والمتاريس في الشوارع (cxlv)، فصرح أحد المسؤولين المصريين في اليوم نفسه بأن مصر ومنذ بداية الأزمة عملت على الإسهام في حلها، وأن أنور السادات قد بعث بأكثر من تسع عشرة رسالة إلى الزعماء اللبنانيين والفلسطينيين من أجل إيقاف الحرب، وأن مصر ترفض التدخل بالمال والسلاح لمصلحة أي طرف، وترفض التدخلات الخارجية، وتؤيد حلا لبنانيا- لبنانيا، وحلا فلسطينيا - لبنانيا، وأن مصر تقف بكل وزنها ضد تقسيم لبنان وتدويل الصراع وتعد ذلك خيانة (cxlvi).

قام رئيس الوفد المصري في الأمم المتحدة "محمد حسن الزيات"، بتقديم شكوى إلى مجلس الأمن الدولي ضد الاعتداء (الإسرائيلي) على المخيمات الفلسطينية والأراضي اللبنانية، في الثاني من كانون الأول عام ١٩٧٥، وأصر على حضور ممثل عن منظمة التحرير الفلسطينية الجلسة (cxlvii)، فعقد مجلس الأمن جلسته في الرابع من كانون الأول من العام نفسه لبحث الشكوى المصرية، وبعد مداولات مطولة استمرت حتى الثامن من كانون الأول عام ١٩٧٥ نجحت الشكوى المصرية بتجريم العدوان (الإسرائيلي) على لبنان، بيد أن قيام الولايات المتحدة الأمريكية باستعمال حق النقض (الفيتو) أسقط الشكوى المصرية، فأكد المندوب المصري أن المشروع نجح لأن غالبية أعضاء مجلس الأمن جرّمت العدوان، وأن حضور وفد منظمة التحرير الفلسطينية لجلسات الاجتماع أكد شرعية المقاومة الفلسطينية (cxlviii).

أكد أنور السادات في مقابلة مع صحيفة (السياسة) الكويتية في السابع من كانون الثاني عام ١٩٧٦ أن وراء الحرب في لبنان التدخلات الخارجية، وأشار إلى أن القتال في لبنان يكلف في اليوم الواحد مليون دولار

أمريكي، وأن لبنان ليس لديه الإمكانية لذلك إلا إذا كان طرفاً خارجياً ورائها، وأكد أنه يتألم يومياً على القتلى اللبنانيين والفلسطينيين على حد سواء ، لأن ذلك يصب في مصلحة (إسرائيل) والولايات المتحدة الأمريكية (cxlix)، وحاول سليمان فرنجية وقف الحرب بإعلانه في الرابع من شباط عام ١٩٧٦ بما يعرف (بالوثيقة الدستورية) التي حظيت بمباركة سوريا التي كانت صاحبة المبادرة، والتي نصت على توزيع الرئاسة الثلاث على أساس طائفي، إذ يجب أن يكون بموجب الوثيقة رئيس الجمهورية (مسيحياً مارونياً)، ورئيس مجلس النواب (مسلماً شيعياً)، ورئيس الوزراء (مسلماً سنياً) (cl).

رفضت مصر التقسيم الطائفي على لسان "إسماعيل فهمي" وزير الخارجية في تصريح له في الرابع والعشرين من شباط عام ١٩٧٦، الذي أكد رفض مصر للطائفية، وأن كل ما تريده مصر للبنان هو التخلص من الوصاية العربية، وحث الحكومة اللبنانية على منع أي تدخل في شؤون لبنان الداخلية، وقد قصد بالوصاية العربية سوريا (cli)، ونتيجة لذلك قام أنور السادات بزيارتين الأولى إلى المملكة العربية السعودية في السادس والعشرين من شباط عام ١٩٧٦، والثانية إلى الكويت في الثامن والعشرين من شباط من العام نفسه، والتقى زعماء البلدين وبحث معهم الحرب في لبنان، وفي البيان الختامي للزيارتين أكد حرص مصر على استقلال لبنان ووحدته أراضيها مشدداً على تعاون الحكومة اللبنانية مع المقاومة الفلسطينية ولاسيما منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني وإيقاف التدخلات الخارجية في شؤون لبنان الداخلية، مؤكداً استعداد مصر بالتعاون مع المملكة العربية السعودية والكويت من أجل إيقاف الحرب الدائرة في لبنان (clii).

عقد أنور السادات اجتماعاً لمجلس الأمن القومي المصري في الثامن والعشرين من آذار عام ١٩٧٦ بحث فيه حرب لبنان بجوانبها كافة ، وفي نهاية الاجتماع قررت مصر تبني مبادرة نصت على إرسال قوات عربية رمزية إلى لبنان للعمل على إيقاف الحرب ، والانتقال من الحرب إلى مائدة المفاوضات في القاهرة تحت رعاية جامعة الدول العربية (cliii)، كما أعلنت مصر رسمياً بعد انتهاء الاجتماع أن "إسماعيل فهمي" وزير الخارجية سلم نص المبادرة إلى محمود رياض الأمين العام لجامعة الدول العربية، وطلب منه الاتصال العاجل والسريع بالملوك والرؤساء العرب لدراسة المبادرة المصرية ، كما قام إسماعيل فهمي بالاتصال بـ "أحمد صبرا" سفير لبنان في القاهرة ، وأبلغه نص المبادرة المصرية (cliv)، فعارضت بعض الدول العربية من بينها الكويت وسوريا والأردن المبادرة المصرية، فضلاً عن رفض لبنان دخول قوات عربية إلى أراضيها، لأن الحكومة عدت ذلك تدخلاً في الشؤون اللبنانية (clv)، فحاولت مصر دفع أطراف دولية التدخل لوقف الحرب، ففي الزيارة التي قام بها أنور السادات إلى باريس في الرابع من نيسان عام ١٩٧٦ طلب من الرئيس الفرنسي "فاليري جيسكار ديستان" "Faliry Jucar Distan" أن يوفد رئيس الوزراء الفرنسي السابق "كوف دي مورفيل" "Coif Di Morfile" من أجل وقف الحرب، وفي معرض مباحثاتها عن الحرب الأهلية اللبنانية اتفقت وجهتا نظر الرئيسين بضرورة استقالة سليمان فرنجية من منصبه، لأن ذلك قد يسهم في إيقاف الحرب، واستنكر الرئيسان التدخل السوري في لبنان، لأنها تزود الطرفين بالسلاح (clvi).

كان التدخل السوري سرياً وغير مباشر، وقد أصبح مباشراً في الأول من حزيران عام ١٩٧٦ عندما عبرت قوات من الجيش السوري واحتلت البقاع وراشيا وطرابلس ، ووصلت إلى ضواحي بيروت مما أدى إلى تأزم الموقف (clvii)، فبعث "إسماعيل فهمي" وزير الخارجية رسالة إلى محمود رياض الأمين العام لجامعة الدول العربية في الثالث من حزيران عام ١٩٧٦، أشار فيها إلى خطورة التدخل السوري ورفض مصر له، لأن ذلك يؤدي إلى استمرار الحرب بدلاً من وقفها، داعياً الأمين العام إلى التدخل من أجل وقف التدخل السوري، وحثها على سحب قواتها من لبنان لأنها هدفت من تدخلها سحب سلاح المقاومة الفلسطينية (clviii)، كما طالبت وزارة الخارجية المصرية عقد اجتماع لمجلس جامعة الدول العربية لدراسة التدخل السوري في لبنان، وبحث اعتداءات الميليشيات المسيحية على المخيمات الفلسطينية في تل الزعتر وجسر الباشا في الثامن والعشرين من حزيران عام ١٩٧٦ (clix)، فعقد مجلس جامعة الدول العربية اجتماعه في الثلاثين من حزيران من العام نفسه بناءً على طلب مصر، فتبنى مجلس الجامعة المقترح المصري السابق بإرسال قوات عربية إلى لبنان توضع قيادتها تحت إمرة الرئيس اللبناني، وقد تألفت هذه القوات من أربع دول عربية هي: المملكة العربية السعودية والسودان وليبيا وسوريا، وفوراً شكلت هذه القوات وأرسلت إلى لبنان في الأول من تموز عام ١٩٧٦، ووضعت قيادتها تحت إمرة اللواء الركن السعودي "محمد حسين غنيم"، فحاولت هذه القوات وقف إطلاق النار غير أنها لم تفعل (clx).

كما أيدت مصر القرارات الأخرى التي اتخذها مجلس جامعة الدول العربية والتي نصت على ما يأتي:

أولاً: وقف إطلاق النار في جميع الأراضي اللبنانية.
 ثانياً: تأليف لجنة مؤلفة من الأمين العام لجامعة وعضوية وزير خارجية البحرين وتونس للإشراف على وقف إطلاق النار .
 ثالثاً: الإسراع بتوزيع القوات العربية لضمان وقف إطلاق النار .
 رابعاً: رفض تقسيم لبنان.
 خامساً: دعوة الأطراف المتحاربة للجلوس على مائدة المفاوضات في القاهرة تحت رعاية جامعة الدول العربية^(clxi).

لم تحقق الجهود التي بذلتها الجامعة أية نتيجة، واستمرت المعارك في لبنان، فدعا الملك "خالد بن عبد العزيز" عاهل المملكة العربية السعودية في مطلع شهر تشرين الأول ١٩٧٦ إلى عقد قمة مصغرة تضم بلاده فضلاً عن الكويت ومصر وسوريا ولبنان ومنظمة التحرير الفلسطينية، وعقد هذا المؤتمر في الرياض للمدة من

السادس عشر إلى الثامن عشر من تشرين الأول عام ١٩٧٦^(clxii)، وقد حضر المؤتمر أنور السادات والياس سيركيس^(clxiii)، رئيس لبنان الجديد، وصباح الأحمد الصباح وحافظ الأسد وياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، وفي هذا المؤتمر أوضح أنور السادات المشكلة اللبنانية وقال: انه حريص على حلها ، وانه يأمل أن يخرج هذا الاجتماع بنتائج حاسمة لوقف الحرب، وقد استطاع الملك (خالد بن عبد العزيز) في هذا الاجتماع إقامة مصالحة سورية – مصرية أزالت الخلافات بين الدولتين ولاسيما بعد التدخل العسكري السوري في لبنان^(clxiv)، وقد أصدرت قمة الرياض القرارات الآتية:

أولاً: وقف إطلاق النار والقتال نهائياً في جميع الأراضي اللبنانية والتزام جميع الأطراف بذلك.
 ثانياً: تعزيز قوات الأمن العربية لتصبح قوة رادعة توضع قيادتها بيد الرئيس اللبناني.
 ثالثاً: احترام منظمة التحرير الفلسطينية لسيادة لبنان^(clxv)، ثم تلا مؤتمر الرياض مؤتمر القمة العربي الثامن الذي استضافته القاهرة في الخامس والعشرين من تشرين الأول عام ١٩٧٦ بحضور رؤساء الدول العربية، وفي هذا المؤتمر بين أنور السادات كيفية إنهاء الحرب الدائرة في لبنان بالمقترحات الآتية:
 أولاً: وقف إطلاق النار ومنع العودة للاستئناف القتال.

ثانياً: عدم التدخل في شؤون لبنان الداخلية، وأن لبنان يستطيع حل مشكلاته بنفسه.
 ثالثاً: دعم المقاومة الفلسطينية من جميع الدول العربية، مع الاحتفاظ بحيادها في الدول التي توجد فيها.
 رابعاً: عدم السماح "لإسرائيل" بتمزيق وحدة الصف العربي، والوقوف بحزم تجاه تدخلها في لبنان والحفاظ على المكاسب التي حققتها حرب عام ١٩٧٣^(clxvi).

صدر عن مؤتمر القمة البيان الختامي الذي نص على تأكيد حقوق الشعب الفلسطيني، وإقرار قرارات مؤتمر الرياض، والالتزام بقرارات مؤتمر قمة الرباط، وإسهام جميع الدول العربية في أعمار لبنان^(clxvii).

انحدر الموقف المصري مع بداية العام ١٩٧٧ وانشغل أنور السادات بعقد صلح منفرد مع (إسرائيل)، والاكتفاء بالتصريحات التي تدعو إلى وقف الحرب، ثم انتهت الوساطات المصرية لحل الخلافات العربية بعد زيارة أنور السادات إلى إسرائيل في أواخر العام ١٩٧٧ ثم توقيعها للصلح مع (إسرائيل) في أواسط أيلول ١٩٧٨ فقامت الدول العربية بمقاطعة النظام المصري وعزل مصر عن العالم العربي^(clxviii).

الخاتمة

اتضح من دراسة (موقف مصر من الأزمات وقضايا الحدود في المشرق العربي ١٩٧١- ١٩٧٨). إن هناك متغيرات عديدة طرأت على السياسة الخارجية المصرية في أثناء المدة المذكورة وكان سبب هذه المتغيرات ما ذهبت به السياسة العربية والدولية بعد هزيمة الخامس من حزيران عام ١٩٦٧ مما أدى إلى تغيير الموقف المصري اتجاه الأزمات وقضايا الحدود بسبب انشغال أنور السادات بتنظيم أوضاع مصر الداخلية للتأقلم مع الوضع الجديد وأصبحت مصر تنتظر لمصلحتها الشخصية دون بذل المزيد من الاهتمام بالأزمات

وقضايا الحدود في الشرق العربي فاككتفت بتأييد ما تراه مناسباً سياسياً ونأت بنفسها عن الدعم العسكري والمادي التي اعتادت مصر على تقديمه في العقود السابقة.

أيدت مصر حق الإمارات العربية المتحدة في قضية الجزر الثلاث بيد أنها لم تستطع دعمها عسكرياً ذلك إن مصر لا تستطيع إن تشغل نفسها في حرب في الوقت الذي كانت فيه تركز اهتمامها على إعداد الجيش المصري لاستعادة الأراضي المصرية المحتلة عام ١٩٦٧ فضلاً عن تمسك مصر بعلاقتها مع إيران دون التفريط بها كون إيران تمثل الحليف الاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية في الخليج العربي. أظهرت مصر موقفاً إيجابياً من اتفاقية الجزائر التي أبرمت بين العراق وإيران عام ١٩٧٥ إذ بعثت بالتهاني للحكومة العراقية فضلاً عن المقالات التي أشادت فيها الصحف المصرية ببيان الحادي عشر من آذار وعدته الخطوة الأمثل لحل القضية الكردية من جهة وتسوية النزاع العراقي الإيراني من جهة أخرى.

بدى الموقف المصري بأنه اتسم بمرحلتين: مرحلة الوساطات التي استمرت طول عام ١٩٧٥ وأواسط عام ١٩٧٦. والمرحلة الثانية مرحلة تشجيع الأطراف المتحاربة على وقف الحرب وانتهت هذه المرحلة بزيارة أنور السادات إلى القدس عام ١٩٧٧ وانشغل عام ١٩٧٨ بترتيبات الصلح مع (إسرائيل).

الهوامش

- (i) جابر إبراهيم الراوي، الجزر الثلاث، وموقف القانون الدولي من احتلالها بالقوة، بغداد، وزارة الإعلام، السلسلة الإعلامية (١٤٣)، دب، ص ٣٥.
- (ii) ج لوريمر، دليل الخليج العربي، القسم الجغرافي، ج ٥، ترجمة مكتب أمير دولة قطر، الدوحة، ١٩٦٧، ص ٣٢١١-٣٢١٣.
- (iii) سالم سعدون المبادر، جزر الخليج العربي، دراسة في الجغرافية الإقليمية، بغداد، دار الحرية للطباعة، ١٩٨١، ص ١٧٦.
- (iv) دائرة شؤون الخليج العربي، الجزر العربية بين الأطماع الأجنبية والاستراتيجية، بغداد، وزارة الإعلام، ١٩٧١، ص ٢٤.
- (v) محمد نصر مهنا، في الخليج العربي المعاصر، دراسة وثائقية تحليلية، الإسكندرية، مركز الإسكندرية للكتاب، ٢٠٠٣، ص ٤٩٢.
- (vi) وزارة الإعلام، أبعاد العدوان الامبريالي الإيراني على الجزر الثلاث في الخليج العربي، ندوة أقامتها جمعية الحقوقيين العراقيين في ١٥ كانون الأول عام ١٩٧١، بغداد، ١٩٧٢، ص ١٨.
- (vii) إبراهيم خليل أحمد وآخرون، قضايا عربية معاصرة دراسة تاريخية سياسية، الموصل، ١٩٨٨، ص ٢٩٨.
- (viii) عزيز شكري، حسن إبراهيم، قضايا معاصرة في السياسة الدولية، الكويت، وكالة المطبوعات، ١٩٧٢، ص ١٢-١٣؛ في عام ١٩١٩ انفصلت رأس الخيمة عن الشارقة، وقد اعترفت بها حكومة الهند البريطانية التي كانت مسؤولة عن شؤون الخليج العربي عام ١٩٢١، إبراهيم خليل أحمد، المصدر السابق، ص ٢٩٩.
- (ix) أحمد حميد ياسين، إيران والقضايا العربية ١٩٦٧-١٩٧٩، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى المعهد العالي لدراسات القومية الاشتراكية، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٣، ص ١٣٨.
- (x) لطفي بن صالح الدايش، جامعة الدول العربية وقضايا الخليج العربي ١٩٥٤-١٩٧١، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى مجلس كلية التربية ابن رشد جامعة بغداد، ٢٠٠٠، ص ١٥١.
- (xi) محمود شاكر، موسوعة الخليج العربي، ج ٢، عمان، دار أسامة، ٢٠٠٣، ص ٨٩٥.
- (xii) جاسم إبراهيم الحياضي، خفايا علاقات إيران بـ "إسرائيل" وأثرها في احتلال إيران للجزر الإماراتية الثلاث ١٩٦٧-١٩٧٩، دمشق، دار الأوائل، ٢٠٠٧، ص ٧٥.
- (xiii) صلاح العقاد، التيارات السياسية في الخليج العربي، مكتبة الانكلمصرية، القاهرة، ١٩٧٤، ص ٢٩٠.
- (xiv) سيد نوفل، الأوضاع السياسية لإمارات الخليج العربي وجنوب الجزيرة العربية، القاهرة، مطبعة الجبلوي، ١٩٦٧، ص ٢٣٩.
- (xv) أمل الزباني، البحرين ١٧٨٣-١٩٧٣، دراسة في محيط العلاقات الدولية وتطور الأحداث في منطقة الخليج، بيروت، ١٩٧٣، ص ١٠٨.
- (xvi) Richard Scofield, Arabian Boundaries 1983, London Archive Edition, Vol2, 1994, P.260.
- (xvii) سيد نوفل، الأوضاع السياسية لإمارات الخليج العربي وجنوب الجزيرة العربية، القاهرة، مطبعة الجبلوي، ١٩٦٧، ص ٩٤-٩٥.
- (xviii) روح الله رمضاني، سياسة إيران الخارجية ١٩٤١-١٩٧٣، ترجمة علي حسين فياض، البصرة، مركز دراسات الخليج العربي، ١٩٨٤، ص ٤٤١.

- (xix) أسد الله علم: سياسي إيراني ولد عام ١٩٢٩ في محافظة خرسان إذ أكمل تعليمه هناك، التحق بعدها بكلية الزراعة بـ كرج بـ طهران، ثم أكمل باقي دراسته في أوكسفورد، عاد ليعمل في وزارة الزراعة عام ١٩٤٤ ثم أصبح وزيراً للداخلية، ثم تولى عمل نظارة الأموال الملكية عام ١٩٥١، ثم رئيساً للوزراء عام ١٩٦٢ إذ بقي فيها سنة وسبعة أشهر ثم استقال منها، ثم وزيراً للبلات الملكي عام ١٩٦٦، توفي عام ١٩٧٨ بسبب المرض. محمد وصفي أبو مغلي، دليل الشخصيات الإيرانية المعاصرة، البصرة، مركز دراسات الخليج العربي، ١٩٨٤، ص ٨٩-٩٠.
- (xx) فيصل بن سلمان آل سعود، إيران والسعودية سياسة القوة في مرحلة انتقالية ١٩٦٨-١٩٧١، ترجمة نسرين ناصر، بيروت، دار النهار، ٢٠٠٦، ص ١١٠-١١١.
- (xxi) أردشير زاهدي: سياسي إيراني ابن الجنرال فضل الله زاهدي قائد الانقلاب الأمريكي - البريطاني ضد حكومة محمد مصدق عام ١٩٥٣، تولى وزارة الخارجية في حكومة أمير عباس هويدا لفترة من الزمن ثم عين سفيراً لبلاده لدى الولايات المتحدة الأمريكية، وبقي في منصبه حتى قيام الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩. محمد وصفي أبو مغلي، المصدر السابق، ص ٧٠-٧١.
- (xxii) توماس ماتير، الجزر الثلاثة المحتلة لدولة الإمارات العربية المتحدة طنط الصغرى وطنت الكبرى وأبي موسى، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط ٢، ٢٠٠٥، ص ٣٤٤-٣٤٥.
- (xxiii) E.M. Kouvly, The Gulf security and linkage process in to Arabian peninsula Red sea and Gulf strategic Lonsidevations institute of middle East, North Africa, Washington, 1979, P 18-20.
- (xxiv) توماس ماتير، المصدر السابق، ص ٣٤٥.
- (xxv) روح الله رمضاني، المصدر السابق، ص ٤٤١-٤٤٢.
- (xxvi) الحياة البيروتية (جريدة)، العدد، ٣٢١١، في ١٠/٧/١٩٧١.
- (xxvii) جاسم الحياضي، المصدر السابق، ص ٨٠.
- (xxviii) Richard Scofield, op. cit, P. 264-265.
- (xxix) توماس ماتير، المصدر السابق، ص ٣٤٥.
- (xxx) احمد حسن محمد، عروبة الجزر الثلاث وموقف الجامعة العربية منها، بيروت، ١٩٨٩، ص ١٤-١٦.
- (xxxi) محمد عز العرب محمد، العلاقات المصرية الإيرانية في عهد الشاه محمد رضا بهلوي، ندوة العلاقات الإيرانية المصرية التي عقدت في القاهرة للفترة ٢١-٢٢ تموز، ٢٠٠١، ص ٢٢١-٢٢٣.
- (xxxii) ج.د.ع مضابط جلسات دور الاجتماع العادي السادس الخمسين لمجلس جامعة دول العربية للفترة ١١ أيلول حتى ١١ كانون الأول ١٩٧١، ص ٥٠٥ وما بعدها.
- (xxxiii) توماس ماتير، المصدر السابق، ص ٣٥١.
- (xxxiv) حميد حسين البالاني، دور المملكة العربية السعودية في جامعة الدول العربية ١٩٦٤-١٩٧٥، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى مجلس كلية الآداب جامعة الانبار، ٢٠١٠، ص ١٥٢-١٥٣.
- (xxxv) توماس ماتير، المصدر السابق، ص ٣٥٣.
- (xxxvi) احمد حسين طه السامرائي، الموقف العربي والدولي من احتلال إيران للجزر العربية الثلاث ١٩٧١، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى مجلس كلية التربية جامعة تكريت، ٢٠٠٤، ص ١١٦.
- (xxxvii) محمد علي الرفاعي، الجامعة العربية وقضايا التحرير، د.ن، ١٩٧٢، ص ٥٤٤؛ لطفي بن صالح الداهش، المصدر السابق، ص ١٦٤.
- (xxxviii) F.o 371, 2001. Tel. No. 277. from F.o to: the Gulf 13, 1969, P. 131.
- (xxxix) محمد نصر مهنا، المصدر السابق، ص ٤٩٥.
- (xl) محمد عزيز شكري، مسألة الجزيرة في الخليج العربي والقانون الدولي، دمشق، ١٩٧٢، ص ٤٠-٤١.
- (xli) احمد حميد ياسين، المصدر السابق، ص ١٦٣.
- (xlii) جاسم إبراهيم الحياضي، المصدر السابق، ص ٨١.
- (xliii) جبران شامية، سجل العالم العربي لعام ١٩٧١، وثائق. آراء، أحداث سياسية، ملف تموز - آب - أيلول، دار الأبحاث للنشر، د.ت، ص ٨٠.
- (xliv) الأهرام، العدد ٣٢٣٢٢، في ٥ كانون الأول ١٩٧١؛ التآخي العراقية (صحيفة)، العدد ٩٠١، في ١٣/١١/١٩٧١.
- (xlv) نقلاً عن: محمد حسن العيدروس، الجزر العربية والاحتلال الإيراني نموذج للعلاقات العربية الإيرانية ودراسة وثائقية أرشيفية، ج ٣، محمد رضا خان والجزر العربية ١٩٤١-١٩٧٩، القاهرة، دار العيدروس للكتاب الحديث، ٢٠٠٢، ص ٣٣١-٣٣٢.
- (xlvii) عبد القادر حمود القحطاني، الاحتلال الإيراني للجزر الإماراتية الثلاث وردود الفعل العربية والدولية، مركز دراسات الخليج العربي والجزيرة العربية (مجلة)، العدد (١٠٧) السنة (٢٨)، الكويت، تشرين الأول، ٢٠٠٢، ص ٣٥.
- (xlviii) سجل العالم العربي لعام ١٩٧١، المصدر السابق، ص ٨١.
- (xlviii) توماس ماتير، المصدر السابق، ص ٣٥٨.
- (٢) مقتبس من شبكة الانترنت الموقع : <http://www.emirates-island.org>

- (I) الثورة البغدادية (جريدة)، العدد ١٠٠١، في ١٩٧١/١١/٣.
- (li) الأهرام، العدد ١٢٣٢٣ في ١٩٧١/١١/٦.
- (lii) احمد حسين طه، المصدر السابق، ص ١٠٠.
- (liii) Muhammad morsy Abdullah, The united Arab Emirates A modern History, London, Hurt wood Press Ltd, 1978. P. 278.
- (liv) احمد حسن البكر، الخليج العربي، بغداد، الكلية العسكرية العراقية، ١٩٧٢، ص ٩٣.
- (lv) المصدر نفسه، ص ٩٥؛ فيصل بن سلمان آل سعود المصدر السابق، ص ١٥١.
- (lvi) روح الله رمضاني، المصدر السابق، ص ٤٢٥.
- (lvii) توماس ماتير، المصدر السابق، ص ٣٦٤.
- (lviii) ترجع الخلافات على الحدود بين الحكومة العراقية والحكومة الإيرانية منذ تأسيس الدولة العراقية عام ١٩٢٠، إذ رفضت إيران الاعتراف بالحكومة حتى تسوي معها مشكلة الحدود، فرسمت معها الحدود عام ١٩٢٩، ثم عقدت معها اتفاقية عام ١٩٣٧ غير أن إيران ألغتها عام ١٩٦٩ بحجة أنها لم تعد ملائمة، أن العراق كان ينفرد دائماً بجميع رسوم البواخر التي تمر في شط العرب، ورفع العلم العراقي فوق بواخرها في أثناء المرور في شط العرب وعدت ذلك خرقاً لبنود المعاهدة فساندت الحركة الكردية في شمال العراق للضغط على الحكومة العراقية لتسوية مشكلة الحدود معها. للمزيد من التفاصيل ينظر كتاب: إبراهيم الراوي، إلغاء الاتفاقية العراقية-الإيرانية ١٩٧٥ في ضوء القانون الدولي، بغداد، دار الحرية للطباعة، ١٩٨١.
- (lix) محمد حسنين هيكل، زيارة جديدة إلى التاريخ، بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط ٢، ١٩٨٤، ص ٣١٦.
- (lx) مجيد خدوري، العراق الاشتراكي، بيروت، الدار المتحدة للنشر، ١٩٧٢، ص ٢٤٣-٢٤٤.
- (lxi) عماد عبد السلام رؤوف وآخرون، الصراع العراقي الفارسي، بغداد، دار الحرية للطباعة، ١٩٨١، ص ٣٨٠-٣٨١.
- (lxii) مجيد خدوري، المصدر السابق، ص ٢٤٥.
- (lxiii) وزارة الخارجية اللجنة الاستشارية، النزاع العراقي الإيراني في القانون الدولي والدفاع الشرعي في وجه العدوان، بغداد، دار الحرية للطباعة، ١٩٨١، ص ٥٦-٥٧.
- (lxiv) تشالز تريب، صفحات من تاريخ العراق، ترجمة زينة جابر، بيروت، الدار العربية للعلوم، ٢٠٠٣، ص ٢٦٨.
- (lxv) مقابلة شخصية أجراها الباحث مع الدكتور محمود عثمان القيادي السابق في الحركة الكردية وعضو مجلس النواب العراقي الحالي سابقاً في منزله في مجمع دور الوزراء ببغداد بتاريخ ١٩/١٢/٢٠٠٩.
- (lxvi) مؤسسة الثقافة العمالية، المسألة الكردية والحكم الذاتي ١٣٩٥-١٩٧٥، بغداد، مطبعة مؤسسة الثقافة العمالية، ١٩٧٥، ص ٨٤.
- (lxvii) تشالز تريب، المصدر السابق، ص ٢٦٨-٢٦٩.
- (lxviii) مقابلة مع الدكتور محمود عثمان بتاريخ ١٩/١٢/٢٠٠٩.
- (lxix) للمزيد من التفاصيل عن ما نشرته صحيفتي الأهرام والأخبار ينظر: أعدادها الصادرة بتاريخ ١٢/٣/١٩٧٠.
- (lxx) تشالز تريب، المصدر السابق، ص ٢٦٩.
- (lxxi) محمد حسين الزبيدي، تاريخ الاعتداءات الفارسية على العراق، بغداد، دار الحرية، ١٩٨٠، ص ٣٩-٤٠.
- (lxxii) عزيز السيد جاسم، القضية الكردية ومنظورات الوحدة الوطنية التقدمية، بغداد، دار الحرية للطباعة، ١٩٧٣، ص ٤١-٤٢.
- (lxxiii) عبد المجيد فريد، من محاضرات اجتماعات عبد الناصر العربية والدولية ١٩٦٧-١٩٧٠، بيروت، مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٧٩، ص ٢١٢-٢١٣.
- (lxxiv) المصدر نفسه، ص ٢١٣.
- (lxxv) المصدر نفسه.
- (lxxvi) مجيد خدوري، المصدر السابق، ص ٢٤٦.
- (lxxvii) مجيد خدوري، حرب الخليج، جذور ومضامين، الصراع العراقي الإيراني، ترجمة وليد محمد حسن، بغداد، دار المرتضى، ط ١، ٢٠٠٨، ص ٦٧.
- (lxxviii) للمزيد من التفاصيل عن المذكرة العراقية ينظر: خالد العزي، مشكلة شط العرب في ظل المعاهدات والقانون، بغداد، دار الرشيد، ١٩٨١، ص ٢١٥.
- (lxxix) حازم صاغية، سوريا ولبنان أصول العلاقات وآفاقها، أبو ظبي، مركز الإمارات للبحوث والدراسات، ٢٠٠٧، ص ٩.
- (lxxx) حامد محمود عيسى، القضية الكردية في العراق من الاحتلال البريطاني إلى الغزو الأمريكي ١٩١٤-٢٠٠٤، القاهرة، مكتبة مدبولي، ٢٠٠٥، ص ٣٧١-٣٧٢.
- (lxxxi) مقابلة مع الدكتور محمود عثمان بتاريخ ١٩/١٢/٢٠٠٩.
- (lxxxii) حامد محمود عيسى، المصدر السابق، ص ٣٧٢.
- (lxxxiii) مقابلة مع الدكتور محمود عثمان بتاريخ ١٩/١٢/٢٠٠٩.
- (lxxxiv) مجيد خدوري، حرب الخليج، ص ٧٣-٧٥.

- (lxxxv) نص بروتوكول القسطنطينية على حصول الدولة الفارسية على جزيرة محلة والضفة اليسرى من شط العرب وإلحاق الجزر الأربعة الواقعة بين شطيط معاوية مقابل تعهدا بعدم التدخل في شؤون الدولة العثمانية، للمزيد من التفاصيل ينظر: مؤسسة الدراسات والأبحاث، الصراع العربي الفارسي، تحرير نقولا الفرزلي، باريس، ١٩٨١، ص ٣٢-٣٣.
- (lxxxvi) محمد حسين الزبيدي، المصدر السابق، ص ٤٠.
- (lxxxvii) مقابلة مع الدكتور محمود عثمان، بتاريخ ١٩/١٢/٢٠٠٩.
- (lxxxviii) ق/ق، المكتب الثقافي، علاقات مصر العربية، جولة السادات في عدد من الأقطار العربية للفترة ١٩٧٥/٥/١٢ وحتى ١٩٧٥/٥/١٨، ملف وثائقي، ص ٦.
- (lxxxix) أبو الطيب، القاطع الثالث من زلزال بيروت، عمان، مطابع الدستور التجارية، ط ١، ١٩٨٣ ص ١١.
- (xc) بيار الجميل : سياسي لبناني ولد عام ١٩٠٥ في لبنان ودرس الصيدلة في بيروت وفرنسا، أسس حزب الكتائب عام ١٩٣٦ تحت شعار (الله – الوطن – العائلة) ومعارضة وحدة لبنان مع باقي الأقطار العربية والتعاون مع الغرب لاسيما فرنسا، ساند كميل شمعون في التصدي للانتفاضة عام ١٩٥٨، أصبح وزيراً عام ١٩٥٩، ساند فؤاد شهاب بعد توليه الرئاسة، وأصبح عام ١٩٦٠ عضواً في مجلس النواب اللبناني، ألف عام ١٩٦٨ الحلف الماروني مع ريمون اده، وهو من أقطاب الحرب الأهلية عام ١٩٧٥. عبد الوهاب الكيالي وكامل الزهيري، الموسوعة السياسية، بيروت المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٤، ص ١٣٣.
- (xci) محمد كشلي، الأزمة اللبنانية والوجود الفلسطيني، بيروت، دار ابن خلدون، ١٩٧٥، ص ٨١-٨٣.
- (xcii) نزيرة الأفندي، لبنان بين الاعتداءات الإسرائيلية والطائفية، السياسة الدولية (مجلة)، القاهرة مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد ٣٤، ١٩٧٥، ص ١٢٥-١٢٦.
- (xciii) سعد نصيف جاسم الجميلي، التطورات السياسية في لبنان ١٩٥٨-١٩٧٥، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية الجامعة المستنصرية، بغداد، ٢٠٠٤، ص ١٤٣.
- (xciv) نزيرة الأفندي، المصدر السابق، ص ٤٢.
- (xcv) رشيد كرامي : سياسي لبناني ولد عام ١٩١٣ من أسرة مسلمة وكان والده رئيس وزراء سابق عام ١٩٤٥، أصبح عضواً في مجلس النواب اللبناني عام ١٩٥١، عارض سياسة بشارة الخوري عام ١٩٥٢، وشارك في انتفاضة عام ١٩٥٨ ضد كميل شمعون، وترأس حكومة الإنقاذ الوطني في عهد فؤاد شهاب عام ١٩٥٨. عبد الوهاب الكيالي وكامل زهيري، الموسوعة السياسية، بيروت المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٤، ص ٢٨٧.
- (xcvi) محمد كشلي، المصدر السابق، ص ٨٢.
- (xcvii) شارل حلو : سياسي ومحام لبناني ولد عام ١٩١٣، ترأس صحيفة (لوجور) الناطقة بالفرنسية ثم أصبح سفيراً لبلاده لدى الفاتيكان عام ١٩٤٩، تولى مناصب وزارية منها الصحة والعدل والخارجية، أصبح رئيساً للبنان عام ١٩٦٤ حتى عام ١٩٧٠. عبد الوهاب الكيالي وكامل زهيري، المصدر السابق، ص ٣٣٢.
- (xcviii) محمد كشلي المصدر السابق، ص ٨٣.
- (xcix) إميل البستاني : ضابط لبناني ولد في كردن عام ١٩٠٨، دخل الكلية الحربية في دمشق عام ١٩٣١ وتخرج منها عام ١٩٣٣، عمل في هيئة الأركان ورئيساً للشعبة الأولى عام ١٩٣٥ ثم نائباً لرئيس هيئة الأركان وتم تكليفه بإنشاء سلاح الجو اللبناني في قاعدة (رياث) في جزيران عام ١٩٤٩ ثم قائداً للجيش اللبناني عام ١٩٦٥. سعد نصيف الجميلي، المصدر السابق، ص ١٥٠.
- (c) الدار العربية للوثائق، ملف العالم العربي، بطاقة رقم : ل- ٢ / ١٣٠١، بيروت، د.ت.
- (ci) أبو الطيب، المصدر السابق، ص ١٢؛ للاطلاع على النص الكامل لاتفاقية القاهرة ينظر : شقيق الرئيس، التحدي اللبناني ١٩٧٥-١٩٧٦، بيروت، دار المسيرة، ١٩٧٥، ص ٥١-٥٣.
- (cii) ريمون اده : من مواليد لبنان وابن السياسي إميل اده، مؤسس الكتلة الوطنية، خلف والده في زعامة الحزب، عرف بالطائفية وعنصريته للمسيحيين من أبناء الطائفة المارونية. سعد نصيف الجميلي، المصدر السابق، ص ١٤٣.
- (ciii) كمال جنبلاط : سياسي لبناني ولد في منطقة الشوف في جبل لبنان عام ١٩١٧ من أسرة إقطاعية درزية، كان والده قائمقام منطقة الشوف، نال شهادة الحقوق عام ١٩٤٣ ثم أصبح نائباً في مجلس النواب في العام نفسه، تولى أول حقيبة وزارية عام ١٩٤٦ كوزير للزراعة، اشترك في الانتفاضة ضد حكمي بشارة الخوري وكميل شمعون، اغتيل عام ١٩٧٧. ملف العالم العربي، بطاقة رقم : ل- ٢ / ١٩٠٤.
- (civ) المصدر نفسه، بطاقة رقم : ل- ٢ / ١٣٠١.
- (cv) عن الصدامات التي وقعت في لبنان عام ١٩٧٠ ينظر : سعد نصيف الجميلي، المصدر السابق، ص ١٥٨-١٧٢.
- (cvi) عن عمليات الخطف والقتل التي وقعت بين المقاومة والمليشيات والجيش اللبناني ينظر : ناجي علوش عن الحرب الأهلية في لبنان، بيروت، دار الطليعة للنشر، ١٩٧٦، ص ٢١ وما يليها.
- (cvii) سليمان فرنجية : سياسي لبناني ولد عام ١٩١٠، وأصبح نائباً في مجلس النواب عام ١٩٦٠ ثم أعيد انتخابه عامي ١٩٦٤ و١٩٦٨، أصبح وزيراً للداخلية عام ١٩٦٨، وتقلد وزارات أخرى أبرزها الزراعة والعدل والاقتصاد. سعد نصيف الجميلي المصدر السابق، ص ١٥٨.
- (cviii) ملف العالم العربي بطاقة رقم : م - ٢ / ١٣٠١.

- (cix) شفيق الرئيس، المصدر السابق، ص ٥٧.
- (cx) صائب سلام : سياسي لبناني ولد في بيروت ودرس في الجامعة الأمريكية، فيها أصبح نائبا لأول مرة في مجلس النواب عام ١٩٤٣ ثم رئيسا للوزراء في عهد بشارة الخوري وكميل لشمعون عامي ١٩٥٢-١٩٥٣ واستمر في منصبه حتى عام ١٩٥٦، شارك في الانتفاضة ضد حكم كميل شمعون عام ١٩٥٨ وأصبح من أبرز زعماء المعارضة. حسين حمد= الصولاغ، التطورات السياسية في لبنان ١٩٤١-١٩٥٨، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى مجلس كلية التربية ابن رشد جامعة بغداد، ١٩٩٠، ص ٧٣.
- (cxi) شفيق الرئيس، المصدر السابق، ص ٥٧.
- (cxii) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٣، ص ٢٠٠.
- (cxiii) عبد الحليم خدام: سياسي سوري ولد في بانياس عام ١٩٣٢ وتخرج من كلية الحقوق في جامعة دمشق وانخرط في العمل السياسي في وقت مبكر إذ انضم إلى حزب البعث العربي الاشتراكي وهو في السابعة عشرة من عمره، ويعد من المقربين إلى حافظ الأسد وكانت أبرز مناصبه الحكومية تعيينه محافظاً على حماه ثم محافظاً على دمشق ثم وزيراً للاقتصاد ثم وزيراً للخارجية كان له دور كبير في الحرب الأهلية اللبنانية (١٩٧٥-١٩٩٠) إذ أدى دوراً مهماً في الإعداد للاتفاق الثلاثي عام ١٩٨٥ واتفاق الطائف عام ١٩٨٩، أصبح النائب الأول لرئيس الجمهورية غير انه انشق على حزب البعث في عام ٢٠٠٥ حكم عليه غيابياً بالسجن مدى الحياة ويقع الآن خارج سوريا. مقتبس من شبكة الانترنت الموقع: www.ar.wikipedia.org/wiki
- (cxiv) مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٣، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٥، ص ١٩٠.
- (cxv) للاطلاع على النص الكامل لاتفاقية ملكارت ينظر : شفيق الرئيس، المصدر السابق، ص ٥٨-٦٨.
- (cxvi) مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٤، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٦، ص ١٧١.
- (cxvii) للمزيد من التفاصيل عن الاعتداءات الإسرائيلية على لبنان عام ١٩٧٤ ينظر : الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٤، ص ١٧٠-١٧٤.
- (cxviii) هنري لورنس، اللعبة الكبرى، المشرق العربي والأطماع الدولية، ترجمة رجب بوديوس، مصراته، الدار الجماهيرية للنشر، ١٩٩٣، ص ٣٥١.
- (cxix) عارف العبد، لبنان والطائف تقاطع تاريخي ومسار غير مكتمل، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١، ص ١٢١-١٢٢.
- (cxx) شفيق الرئيس، المصدر السابق، ص ٨٥-٨٦.
- (cxxi) فؤاد مطر، سقوط الإمبراطورية اللبنانية، ج ١، الشرارة، بيروت، دار القضايا، ١٩٧٨، ص ١٢-١٣.
- (cxxii) المصدر نفسه، ص ١٢.
- (cxxiii) المصدر نفسه.
- (cxxiv) الأهرام، العدد ٣٢٢٩٣، في ١١/٥/١٩٧٥.
- (cxxv) مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٥، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٧، ص ٢٦٦.
- (cxxxvi) شفيق الرئيس، المصدر السابق، ص ٨٨-٨٩.
- (cxxxvii) فؤاد مطر، المصدر السابق، ص ٥٨-٥٩.
- (cxxxviii) الأهرام، العدد ٣٢٢٨٧، في ٦/٦/١٩٧٥.
- (cxxxix) المصدر نفسه، العدد ٣٢٢٩٨، في ١٧/٦/١٩٧٥.
- (cxxx) المصدر نفسه.
- (cxxxix) الأهرام، العدد ٣٢٢٩٨، في ١٧/٦/١٩٧٥.
- (cxxxii) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٥، ص ٢٦٦.
- (cxxxiii) فؤاد مطر، المصدر السابق، ص ٦٦-٦٧.
- (cxxxiv) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٥، ص ٢٦٦.
- (cxxxv) هاني الروسان، تراجع الدور المصري بين الرؤية الأمريكية والواقع. مقتبس من شبكة الانترنت - www.al-arabiya.net/writers.php
- (cxxxvi) شفيق الرئيس، المصدر السابق، ص ١٠٨.
- (cxxxvii) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٥، ص ٢٦٦.
- (cxxxviii) الطيب عزيز، عن التسوية والتغيير وحرب الكنائس، بيروت، منشورات الناشر العربي، د. ت، ص ١٠-١٢.
- (cxxxix) عماد يونس، سلسلة وثائق الأساسية لازمة اللبنانية، ج ٢، الأدوار الإقليمية في لبنان، بيروت ١٩٨٥، ص ١٠٢-١٠٣.
- (cxl) ج.د.ع، مضابط ووثائق أحداث لبنان للمدة تشرين الأول ١٩٧٥ - تشرين الأول ١٩٧٦، القاهرة، ١٩٧٧، ص ٢٦.

- (cxli) جمال زكريا قاسم وآخرون، الأزمة اللبنانية، ص ٧٠٩.
- (cxlii) الأهرام، العدد: ٣٢٥٢٤، في ١٩٧٥/١٠/٢١.
- (cxliii) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٥، ص ٢٦٧.
- (cxliv) مقتبس من شبكة الانترنت الموقع:
- www.Moqatel.com/openshare/Both/siasia21/Harblebnan
- (cxlv) فؤاد مطر، سقوط الإمبراطورية اللبنانية ج ٢، المخاض، بيروت، دار القضايا، ط ١٩٧٨، ص ١٠.
- (cxlvi) الأهرام، العدد: ٣٢٥٦٧، في ١٩٧٥/١١/٣.
- (cxlvii) فؤاد مطر، سقوط الإمبراطورية اللبنانية ج ٢، ص ١٠.
- (cxlviii) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٥، ص ٦٥٦-٦٥٩.
- (cxlix) نقلا عن: مؤسسة الدراسات الفلسطينية الوثائق الفلسطينية لعام ١٩٧٦، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٨، و ٤، ص ١٠.
- (cl) شفيق الرئيس، المصدر السابق، ص ٢٠٨-٢٠٩.
- (cli) مقتبس من شبكة الانترنت الموقع: www.moqatel.com
- (clii) للاطلاع على البيان الختامي لزيارة أنور السادات للسعودية ينظر: ق/ق/علاقات مصر العربية المصدر السابق، ص ١٤.
- وللاطلاع على النص الختامي لزيارته إلى الكويت ينظر: الأهرام العدد: ٣٢٥٨٨، في ١٩٧٦/٣/١.
- (cliii) مقتبس من شبكة الانترنت الموقع: www.moqatel.com
- (cliv) فؤاد مطر، سقوط الإمبراطورية اللبنانية ج ٣، الانقسام، بيروت، دار القضايا، ١٩٧٨، ص ٢١٧-٢١٨.
- (clv) مقتبس من شبكة الانترنت الموقع: www.moqatel.com
- (clvi) فؤاد مطر سقوط الإمبراطورية اللبنانية ج ٣، ص ٢١٩-٢٢١.
- (clvii) عبد المجيد الرفاعي، لبنان والمؤامرة، بغداد، دار الثورة للنشر ١٩٧٧، ص ١٢.
- (clviii) ج.د.ع، مضابط أحداث لبنان، ص ٤٥.
- (clix) الأهرام، العدد: ٣٢٧٠٩، في ١٩٧٦/٦/٣٠.
- (clx) جمال زكريا قاسم وآخرون، الأزمة اللبنانية تطورها، أبعادها المختلفة، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٨، ص ٧١١.
- (clxi) الوثائق الفلسطينية لعام ١٩٧٦، و ١١٦، ص ١٤٥.
- (clxii) ج.د.ع، مضابط أحداث لبنان، ص ٤١٤.
- (clxiii) الياس سيركيس: سياسي لبناني ولد في الشهابية عام ١٩٢٤ ودرس في بيروت وحصل على شهادة البكالوريوس في اللغة الفرنسية عام ١٩٥٠ ثم درس الحقوق ونال شهادتها عام ١٩٥٣، عين قاضيا في ديوان المحاسبة في العام نفسه، ثم شغل منصب المستشار القانوني للرئيس فؤاد شهاب عام ١٩٥٩ ثم محافظا لمصرف لبنان عام ١٩٦٧ ثم رئيسا للجمهورية عام ١٩٧٦.
- سعد نصيف جاسم الجميلي، المصدر السابق، ص ٢٠٤.
- (clxiv) ق/ق، علاقات مصر العربية، ص ١٧-١٨.
- (clxv) جمال زكريا قاسم، الأزمة اللبنانية، ٧١١-٧١٢، عماد يونس، المصدر السابق، ص ١٢٢.
- (clxvi) عماد يونس، المصدر السابق، ص ١٢٧-١٢٨.
- (clxvii) احمد عصام عودة، الملف الكامل لمسيرة القمة العربية من المؤتمر القمة العربية الأول في القاهرة إلى مؤتمر القمة الحادي عشر في عمان، د.م، د.ت.، ص ٣٢-٣٣.
- (clxviii) للمزيد من التفاصيل عن المقاطعة العربية لمصر ينظر: د.ك.و، ملفات وزارة التخطيط -هيئة التخطيط الاقتصادي، الملف رقم: ٥٢٠٢٠١/١٦٣، دراسات عن الوطن العربي ١٩٧٨، و ١، ص ٢، و ٧، ص ٢٣-٢٤، و ١٣، ص ٤٤-٤٦؛ مقررات قمة بغداد ٢-٥ تشرين الثاني في احمد عصام عودة المصدر السابق، ص ٣٥-٣٦؛

